

مؤلفه - هنري

مسألة تنمية الاقتصاد القومي

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

F
338.962
M59m A

~~NO 24~~

~~WAT 16 '50~~

~~JL 7 '56~~

~~MY 7 '52~~

~~WAT 157~~

~~AL 158~~

~~1587-64~~

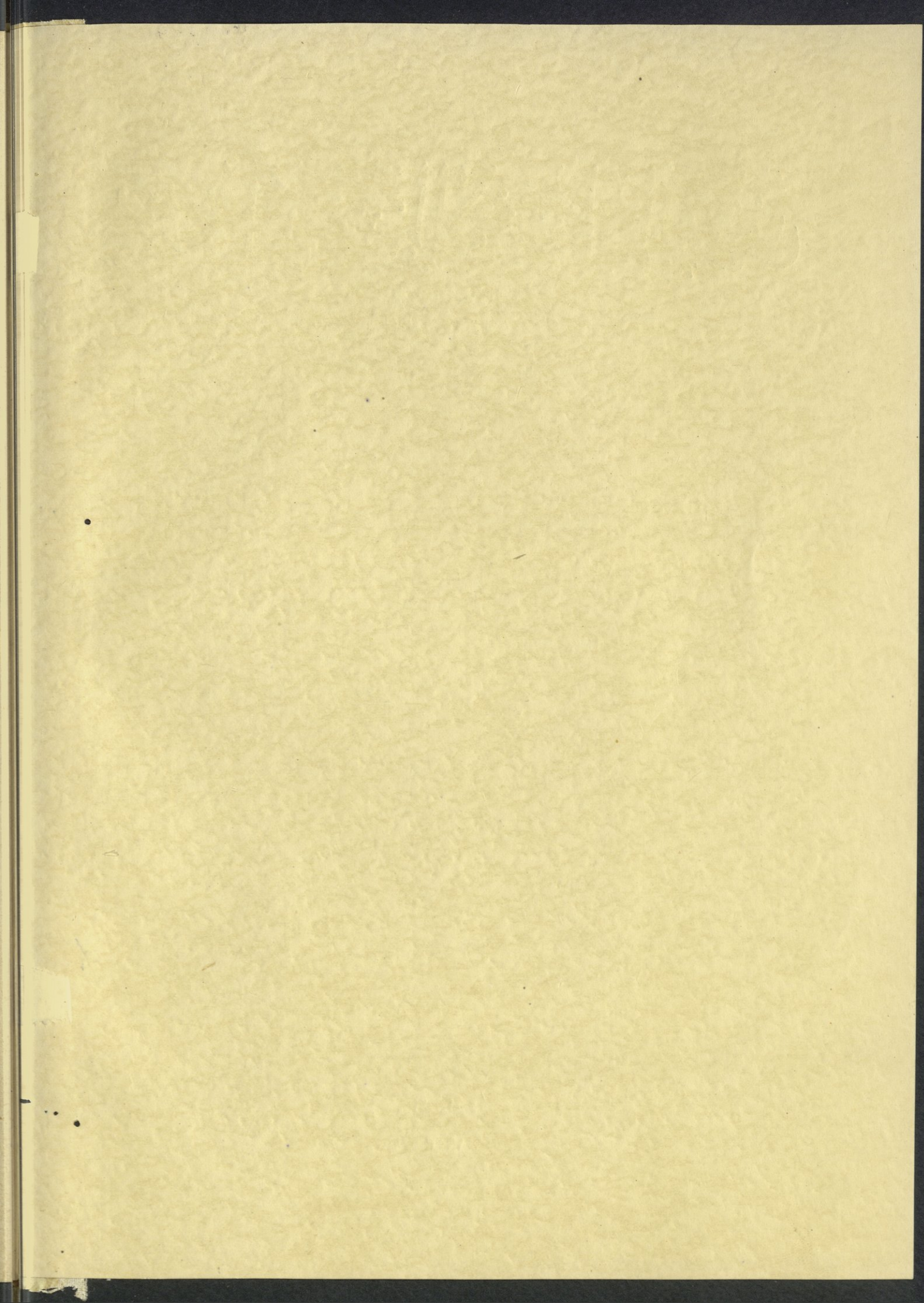
81 Feb 65

مشكلات ثمنية الاقتصاد القومي

لهنري مونيه

القاهرة

١٩٥٣



F
338.962
M59mA

٢
مَشْكَلَةُ ثَمِينَةِ الْاِفْتِصَادِ الْقَوْمِيَّ

لُفَيْتُ إِلَى لَمَّةِ الْمَرْبُتَةِ بِبَدْوَتِ
مِصْرَ مَدَنِيَّةِ الْجَمَّةِ
رَبِّهِ

هَنَرِي مَوْجِبِه

القاهرة

١٩٥٣

تَحْقِيقُ الْحَقِّ فِي التَّائِيْدِ لِلْمَلِكِ

تَرْجُمَةُ
مُؤَلَّفِ
مَنْ

مِنْ

اقتصرت طبعة هذه الرسالة على مائتي نسخة ، وغير
مسموح بنقل أو نشر أية فقرة منها دون إذن

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

LIBRARY OF THE UNIVERSITY OF CHICAGO

تقديم

كنت متتبعا منذ زمن أبحاث الأستاذ مونييه ^(١) في المسائل الاقتصادية ، ومن بضعة أشهر حدثني عن أفكاره في مشكلة تنمية الاقتصاد القومي ، وبدت لي أفكار جديدة بأن تعرف وتناقش . فطلبت منه أن يعد فيها مذكرة ، ووعدت بأن أعمل على وضعها تحت أنظار من لهم في توجيه الشؤون العامة نصيب . ولما أتمها ، وجدت بها بحثاً من الخطورة بكان ، بحيث رأيت من واجبي أن أعربه بنفسى — رغم ضيق وقتى — ضمناً لعرضه العرض اللائق والسليم .

ويجمع هذا البحث ، المختصر والشامل فى آن واحد ، بين الطابع العلمى الذى يحاول دائماً أن يعول على أرقام ثابتة وبيانات دقيقة ، والطابع العملى الذى يلتزم حدود الواقع والممكن فى كل ما يرسم من حلول . وهو خلاصة تفكير أستاذ عاش فى مصر ربع قرن أو يزيد ، وأصبح الآن على أهبة العودة إلى وطنه ليستقر فيه .

وأعتقد أن هذا البحث يأتى فى الوقت المناسب ، ليكون محل دراسة وتعليق ، فيساعد على توجيه الأذهان نحو حقيقة المشكلة الاقتصادية وما تتطلبه من حلول . ولا أشك فى أن كل من يعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وكل من يشترك فى رسم سياسة الغد أو يساهم فى تنفيذها ، إنما يهمه أن يقف على ما جاء فى الصفحات الآتية من شرح وتحليل .

مريت غالى

أول فبراير ١٩٥٣

مقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. هذه المقدمة هي الأولى من سلسلة من المقدمات التي ستتناول فيها بعض المسائل التي تتعلق بالثقافة العربية في العصر الحديث. وسأحاول في هذه المقدمة أن أضع القارئ على قدر من الفهم لما سأتناول في السلسلة.

أول ما سأتناول في هذه المقدمة هو مفهوم الثقافة العربية في العصر الحديث. وسأحاول أن أشرح لك كيف تغيرت الثقافة العربية في هذا العصر، وكيف أصبحت أكثر تنوعاً وحرية. وسأحاول أيضاً أن أشرح لك كيف أصبحت الثقافة العربية أكثر ارتباطاً بالواقع المعاصر.

ثانياً، سأتناول في هذه المقدمة مفهوم الهوية العربية في العصر الحديث. وسأحاول أن أشرح لك كيف أصبحت الهوية العربية أكثر تعقيداً، وكيف أصبحت أكثر ارتباطاً بالثقافة العربية في العصر الحديث. وسأحاول أيضاً أن أشرح لك كيف أصبحت الهوية العربية أكثر ارتباطاً بالواقع المعاصر.

والله اعلم

أحمد محمد

الباب الأول

الوقائع الأساسية

كل قياس إنما هو ضرب من المقارنة والموازنة ، ولا سبيل لتكوين فكرة صحيحة عن الأوصاف والعوارض الخاصة بالاقتصاد المصرى إلا بمقارنة الأرقام الدالة عليها بالأرقام المماثلة الخاصة باقتصاد البلاد الأخرى .

١ — كثافة السكان : تترجم الأرقام الآتية عن كثافة السكان في مصر وفي بعض البلاد الأخرى ، فتبين متوسط عدد الأفراد في الكيلو متر المربع من المساحة التى يستفاد بها فعلا في كل بلد (باستبعاد الصحارى والجبال والأراضى غير المعمورة) :

مزارع ومراعى فقط مزارع ومراعى وغابات

مصر	٨٣٥	٨٣٥
هولاندا	٤١٥	٣٨٥
بلجيكا	٤٧٥	٣٧٠
اليابان	١٢٥٠	٢٦٥
بريطانيا	٢٥٥	٢٤٠
ألمانيا	٣٣٥	٢٢٠
الهند	٢٢٥	١٨٥
إيطاليا	٢٢٠	١٧٠
سويسرا	٢١٥	١٥٠
الدانمارك	١١٥	١١٠
فرنسا	١٢٥	٩٥
الولايات المتحدة	٣٥	٢٠

وتبرز خطورة كثافة السكان في مصر (وهى تكاد تضرب الرقم القياسى العالمى) إذا لوحظ :
أولا ، أن الزراعة أساس الاقتصاد القومى المصرى وأهم مصدر لإيراداته الأولية ، لأن إيرادات الصناعة لاتزال قليلة فلا تزيد عن ربع الإيراد الزراعى أو ثلثه .

ثانياً ، أن إيراد مصر من الخارج (رؤوس أموال ، أسطول تجارى ، سياحة الخ) ضئيل جداً . ويمكن أن يقدر عدد السكان الذى يتناسب مع الاقتصاد المصرى وطاقته الإنتاجية الحالية بنحو ١٠ أو ١٢ مليون فقط ؛ ومنذ أن جاوز عددهم هذا الحد ، أصبحت مصر فى ازدهام حقيقى ، فعانت النتائج المترتبة حتماً على زيادة السكان عن القدر المناسب وأهمها :

(١) من الناحية الاقتصادية : نقص مطرد فى صافى إنتاج الفرد العامل ، وهبوط متصل فى قيمة أجره الحقيقية (على إثر زيادة التنافس بين العاملين) وبالتالى فى قوته الشرائية ، وركود فى الاقتصاد الوطنى (من جراء ضعف الادخار ونقص رؤوس الأموال للتوظيف فى إنتاج جديد) ، ونقص مطرد فى نصيب كل ساكن من سلع الاستهلاك (تغذية ، ملابس ...) مع صعود مطرد أيضاً فى غلاء المعيشة (على إثر التنافس بين المستهلكين) ، وفى نهاية المطاف انخفاض تدريجى فى مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان .

(ب) من الناحية الاجتماعية : زيادة تدريجية فى الفوارق بين الطبقات (زيادة الثراء لدى أقلية وزيادة الفقر لدى الأكثرية) وبالتالى سخط على الأوضاع القائمة وانتشار الآراء المتطرفة .

(ج) من الناحية الصحية : نقص مطرد فى التغذية لدى جميع الطبقات الفقيرة (قلة الكمية مع نقص فى العناصر الضرورية ، كالسيوم والفوسفور والفيتامينات ...) وبالتالى ضعف الأجسام (قلة المناعة ضد الأمراض ، والسل بالأخص) وهبوط المقدرة على العمل والنشاط الجسمى والعقلى ، الخ .

وبالاختصار فازدهام السكان فى مصر هو العامل الهام والأول الذى يتحكم فى اقتصاد البلاد جميعه ، يفرض عليه خصائصه ، ويسبب مباشرة ما يصيبه من اختلال وضعف ونقص . تلك حقيقة أساسية يجب أن تكون دائماً حاضرة فى الأذهان ، وواضح أن برنامجاً منطقياً للتنمية الاقتصادية لا بد أن يرمى أولاً إلى علاج نتائج الزيادة فى عدد السكان ، وبالأخص نتائجها الجسمية والعقلية .

ذلك أن الانسان هو العنصر الأساسى الذى يكيف النمو الاقتصادى ، فيترجم هذا النمو عن مجموع القدرة والمهارة والنشاط لدى الأفراد . وفى آخر تحليل ، فإن اقتصاد أى بلد يخلقه سكان هذا البلد ، ويستتبع هذا أن اقتصاده لن ينمو ويتقوى إلا بنمو نشاط سكانه وتقوية قدرتهم على العمل والإنتاج ، وأن أى برنامج للتنمية الاقتصادية يغفل هذه القاعدة الأساسية إنما يكون خاطئاً فى أساسه ومحدوداً فى فائدته .

٢ — **الإنتاج الزراعى** : تحقق الزراعة وحدها (بما فيه تربية الحيوان) ثلاثة أرباع الإيرادات الأولية (وتحقق الصناعة الربع الأخير منها) ، ويمثل الآن صافى الإيراد الزراعى حوالى ٤٠ أو ٤٥ ٪

من مجموع الإيراد القومى . فالزراعة أهم مورد فى الاقتصاد المصرى ، وتأثيرها قاطع فى تطور الإيراد العام وبالتالي فى مستوى معيشة السكان .

وفى سنة ١٨٩٧ كانت مساحة الزراعات ٦,٨ مليون فدان ، وعدد السكان ٩,٧ مليون ، فكان المتوسط الإحصائى لما يخص الفرد ٠,٧ فدان أو ١٧ قيراط تقريباً . أما فى ١٩٥٠ ، فبلغت مساحة الزراعات ٩,٢ مليون فدان ووثب عدد السكان إلى نحو ٢٠ مليون ، وبهذا هبط متوسط نصيب الفرد إلى أقل من ٠,٥ فدان أو ١٣ قيراط . وجدير بالملاحظة أنه كان يجب أن تبلغ مساحة الزراعات ١٤ مليون فدان فى الوقت الحالى (بدل ٩,٢) لى يتعادل ما يخص الفرد منها بما كان عليه فى سنة ١٨٩٧ .

وفوق هذا ، فإن القيمة الحقيقية للمحصولات الزراعية (التى تمثل ٧٥ ٪ من جملة الإيراد الزراعى) قد هبطت هبوطاً محسوساً ، على إثر نقص غلة الأرض ^(١) وانخفاض أثمان المحاصيل الزراعية بالنسبة إلى غلاء المعيشة ، ويتضح ذلك من الأرقام الآتية :

١٩٤٧	١٩١٣	
١١٩	١٠٠	مساحة الزراعات
٩٥	١٠٠	متوسط غلة الزراعات
٣٦٥	١٠٠	غلاء المعيشة
٢٤٠	١٠٠	متوسط أثمان الحاصلات الزراعية
٧٥	١٠٠	القيمة الحقيقية لجملة الحاصلات الزراعية
١٦٠	١٠٠	عدد السكان

فالقيمة الحقيقية لجملة الحاصلات الزراعية لم تبلغ إذن فى ١٩٤٧ إلا ثلاثة أرباع ما كانت عليه فى ١٩١٣ ؛ وبما أن عدد السكان قد زاد كثيراً فى أثناء تلك الفترة ، فلم تعد هذه القيمة تبلغ سوى نصف (على وجه التحديد : ٠,٤٧) ما كان يجب أن تبلغه لتتمشى مع زيادة السكان .

فقد هبط كثيراً الإيراد الزراعى — وإن كان قد صعد فى ظاهره تبعاً لانخفاض قيمة العملة — من جراء البطء فى زيادة المساحة المزروعة والهبوط فى القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعى . صحيح أن بعض النقص فى الإيراد الزراعى تقابله زيادة فى إيراد أوجه النشاط الاقتصادى الأخرى وأخصها الصناعة ، لكن هذه الزيادة لم تعوض نقص الإيراد الزراعى ، وخاصة إذا لوحظ أن النشاط غير الزراعى لا يزال ضعيفاً فى نموه وفى كفايته الإنتاجية . وهذه الواقعة من أهم أسباب الركود فى الإيراد القومى ، والهبوط المطرد فى متوسط الإيراد الفردى تبعاً لتكاثر السكان .

٣ — **إنتاجية الصناعة** : يعنى بإنتاجية الصناعة صافي غلة النشاط الصناعى، وتصور بواسطة النسبة الرقمية بين القيمة الإجمالية للإنتاج وصافي هذه القيمة (أى أن صافي القيمة عبارة عما يتبقى من القيمة الإجمالية بعد استئزال العناصر التى تحتسب قيمتها وإيراداتها فى نواح أخرى، كالمواد الخام والوقود والنقل وغيرها ، فهى القيمة الإضافية التى تخلقها العملية الصناعية) .
وبحسب البيانات الواردة فى الإحصاءين الصناعيين فى سنتى ١٩٤٥ و ١٩٤٨ ، كانت هذه النسبة فيما يتعلق بمختلف الصناعات كالآتى :

القيمة الإجمالية صافي القيمة النسبة
(بملايين الجنيهات)

١٩٤٥	١٦٨,١	٤١,١	٠,٢٥
١٩٤٨	١٩٧,٤	٥٤,٦	٠,٢٨

أما إذا استبعدت الخدمات العامة كالماء والكهرباء وغيرها ، أصبحت النسبة كالآتى :

١٩٤٥	١٥٩,٦	٣٧,٥	٠,٢٣٥
١٩٤٨	١٨٧,٢	٤٩,٥	٠,٢٦٤

ونفس الحساب فى ٢٧ من البلاد الأخرى (فى أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية والقارة الاسترالية) يسفر عن متوسط قدره ٠,٤٢٣ (مع حد أعلى يبلغ ٠,٦٥ وحد أدنى يبلغ ٠,٢٢) ،
فإنتاجية الصناعات المصرية أضعف منها فى الصناعات المماثلة فى أغلب البلاد الأخرى ، إذ أنها لا تبلغ سوى ٦٠ ٪ من المتوسط المسجل لتلك البلاد .

وباعتبار الإنتاجية (أو الكفاية الإنتاجية) بوجه عام نتيجة لعاملين ، أولهما رأس المال وثانيهما العمل ، يرجع ضعف إنتاجية الصناعة المصرية إلى الأسباب الآتية :

(أ) قلة رؤوس الأموال الموظفة : فى ١٩٤٨ كان متوسط رأس المال الموظف بالنسبة للعامل الصناعى الواحد فى مصر ٢٨٠ جنيه (أى ما يوازى نحو ١١٠٠ دولار أمريكى) بينما كان يتراوح قبل الحرب الأخيرة (١٩٣٥ — ١٩٣٨) بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ دولار فى بلاد أخرى كالولايات المتحدة وإنجلترا وسويسرا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا الخ .

(ب) قلة غلة العمل ، من جراء :

— بعض أوجه النقص والضعف فى اليد العاملة (توجد تفاصيل عن هذا الموضوع فى بحث الدكتور جمال الدين سعيد عن « إنتاجية العمل فى الصناعة المصرية » فى مجلة مصر المعاصرة ، مايو-يونيه ١٩٥٠) ؛
— واستخدام عدد من الأيدي العاملة زائد عن حاجة الإنتاج ، نظراً لضرورة إيجاد عمل لعدد

مزايد من الناس (اثر من آثار زيادة السكان) ، ولخلق وظائف لبعض الناس دون أن تدعو إليها فائدة أو ضرورة ؛

— ونتيجة لهذا بقيت القيمة السنوية لصافي إنتاج العامل قليلة في مصر ، رغم كثرة ساعات العمل نسبياً ؛ فلم تبلغ تلك القيمة في المتوسط سوى ١٩٠ جنيه تقريباً في سنة ١٩٤٨ مع أن ساعات العمل كانت ٥١,٥ أسبوعياً ، في حين أنها كانت ٦٨٠ جنيه في إنجلترا (سنة ١٩٤٨ ، ٤٥ ساعة أسبوعياً) ، و ١٨٠٠ جنيه في كندا (سنة ١٩٤٩ ، ٢٢ ساعة أسبوعياً) ، و ٢٣٨٠ جنيه في الولايات المتحدة (سنة ١٩٤٩ ، ٣٩ ساعة أسبوعياً) .

(ج) ويمكن إضافة سبب ثالث ، هو أن رجال الأعمال بوجه عام قد غنيوا بما تغله مؤسساتهم من مال أكثر من عنايتهم بتحسين غلتها الإنتاجية الفعلية ؛ وهذه الغلة الأخيرة هي المهمة اقتصادياً واجتماعياً ، لأن صافي قيمة الإنتاج الصناعي (أو قيمته الإضافية كما سبقت الإشارة إليه) هو الذي يساهم فعلاً في تكوين الإيراد القومي وفي رفع مستوى معيشة السكان . ويبدو أن هذا الاعتبار الأساسي كثيراً ما يهمل أو يغفل في مصر .

٤ — الإنتاجية الفعلية للنقد : يستنتج من تحليل الوقائع الاقتصادية :

(أ) أن هناك علاقة عامة ، وثابتة إلى حد ما ، بين متوسط الإيراد الفردي من جهة ، والوسائل النقدية (نقد متداول وودائع في المصارف) بالنسبة إلى عدد السكان من جهة أخرى ؛ ففي الغالب يتغير الإيراد الفردي بتغير الوسائل النقدية ، فيصعد كلما زادت تلك الوسائل (فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية) ؛

(ب) أن النسبة الرقمية بين متوسط الإيراد والوسائل النقدية تختلف حسب البلاد باختلاف الظروف الخاصة بكل منها (كالسياسة النقدية والاجتماعية ، أو التضخم المالي المترتب على الحرب ولوازم التعمير الخ) ؛

(ج) أن هذه النسبة تكبر بوجه عام في البلاد التي يقل فيها النقد وتضجر في البلاد التي يكثر فيها النقد (قاعدة الغلة التنافسية) .

ولئن صعب إيضاح المعنى الاقتصادي الدقيق لهذه النسبة ، فيمكن في شيء من التبسيط أن يقال إنها تترجم عن الإنتاجية الفعلية ، أو الغلة الاقتصادية ، للوسائل النقدية .

وفيما يتعلق بمصر ، كانت النسبة سنة ١٩٥٠ كالآتي :

متوسط الإيراد الفردي	١٠٥ دولار (تقريباً)
متوسط الوسائل النقدية للفرد	٦٠ دولار
النسبة بين الإيراد والنقد	١,٧٥

ونفس الحساب في ٢٥ بلد آخر، من بينها ١٢ غنية (متوسط الإيراد الفردي : من ٤٠٠ إلى ١٥٥٠ دولار ، متوسط الوسائل النقدية للفرد : من ١٨٠ إلى ٧٧٥) و ١٣ غير غنية (إيراد فردي : من ٥٠ إلى ٣١٠ دولار ، وسائل نقدية : من ١١ إلى ١٠٥) يسفر عن الأرقام الآتية :

أعلى نسبة	أوطى نسبة	متوسط
٣,٥٠	١,٤٨	٢,٢٨
٥,١٧	١,٦١	٣,٣٥
—	—	٢,٨٤

ومن هذا يتبين أن تلك النسبة أوطى في مصر منها في أغلب البلاد الأخرى . وبالأخص أنها لا تبلغ سوى نصف (٥٢ ٪) المتوسط الملحوظ في البلاد غير الغنية التي تشابه ظروفها ظروف مصر إلى حد ما . ويبرز ضعف الرقم المصرى إذا قورن بالأرقام الخاصة بإسبانيا وفنلندا ، اللتين تعادلان مصر تماماً في متوسط الوسائل النقدية للفرد :

وسائل نقدية للفرد	متوسط الإيراد الفردي	النسبة
٦٠ دولار	١٠٥ دولار	١,٧٥
٦٠ »	٢٤٠ »	٤,٠٠
٦٠ »	٣١٠ »	٥,١٧

وواضح إذن من المقارنات السابقة أن الغلة الاقتصادية للنقد في مصر (المتداول منه والمودع) أقل منها في أغلب البلاد الأخرى .

٥ — **النتائج العامة للاقتصاد القوي** : يمكن تصوير تلك الإنتاجية العامة بوسيلتين ، إحداها تحديد متوسط الإنتاجية للفرد العامل ، والأخرى تحديد النسبة الرقمية بين الإيراد القوي والثروة القومية ، لأن هذه النسبة تمثل في الواقع الفائدة الحقيقية الناتجة عن الثروة الوطنية (أى جملة ما للبلد من مال ومنشآت وموارد معروفة) .

(١) متوسط إنتاجية الفرد العامل . يتمثل هذا المتوسط ، في مصر وفي بعض البلاد الأخرى ، في الأرقام الآتية (بالدولار) :

	١٩٥٠	١٩٣٥	١٩٢٧	١٩٠٧
مصر	٢٣٥	١٦٠	٢٥٠	٢٩٥
الولايات المتحدة	٣٦٥٠	١٢٥٥	١٤٩٥	١١٥٠
بريطانيا	١٤٠٥	١١٤٥	١٠٨٠	٩٠٠
فرنسا	١١١٠	٦٧٠	٦٤٠	٦٢٥
ألمانيا	١٠٥٠	٦٩٥	٦٦٥	٦٣٠
السويد	١٨٢٠	٧٧٠	٦٣٥	٤٠٠
إيطاليا	٣٧٠	٤٠٥	٤٠٠	٢١٥
سويسرا	—	٩٨٠	٩٠٠	٥٨٠
اليابان	—	٣٤٥	١٩٥	١٠٠

ويتبين من هذا الجدول أن متوسط الإيراد الناتج من الفرد العامل منخفض في مصر انخفاضاً كبيراً بالنسبة إليه في البلاد الأخرى ، وأن هذا الإيراد — على انخفاضه — يتجه نحو الهبوط (إذ أن وحدة القياس ، وهى الدولار ، نقصت قيمتها الحقيقية ٤٠ ٪ تقريباً بين ١٩٣٥ و ١٩٥٠) والظاهر أن نتيجة تكاثر السكان .

(ب) النسبة بين الإيراد القومى والثروة القومية . تمثل هذه النسبة لمصر سنة ١٩٥٠ فى الأرقام التقريبية الآتية :

ثروة قومية	إيراد قومى	الفائدة الحقيقية الناتجة
(بملايين الجنيهات)		
الميدان الزراعى	٢٦٠٠	١٢,٥ ٪
الميادين الأخرى	٢٤٠٠	١٧,٧ ٪
مجموع الاقتصاد القومى	٥٠٠٠	١٥,٠ ٪

أما فى البلاد الأخرى ، فتبلغ الفائدة الحقيقية :

الميدان الزراعى	من ٦ إلى ١٢ ٪	متوسط ١٠ ٪ تقريباً
الميادين الأخرى	من ٢٤ إلى ٣٤ ٪	» ٣٢ ٪ »
مجموع الاقتصاد القومى	من ١٦ إلى ٢٢ ٪	» ٢٠ ٪ »

ولئن كانت هذه الأرقام والنسب تقريبية فقط ، لنقص البيانات الدقيقة والكاملة ، فإنها تشير على كل حال إلى أن إنتاجية الاقتصاد المصرى أعلى من المتوسط فى ميدان الزراعة (إنتاج قطن من أجود

الأنواع وأحسن الرتب ، والحصول على أكثر من محصول واحد سنوياً مقابل محصول واحد أو أقل في البلاد الأخرى) ، وأقل من المتوسط في اليادين الأخرى (وخاصة الصناعة) ، وأقل منه أيضاً في مجموع الاقتصاد .

وتنتهى المقارنات السابقة كلها إلى النتيجة الآتية ، ألا وهى أن إنتاجية الاقتصاد القومى في مصر — في جملته وفي عناصره الهامة — أضعف منها في أغلب البلاد الأخرى . فصافى غلة الاقتصاد المصرى قليل وغير كاف ؛ وبما أن اقتصاد كل بلد مبنى على نشاط سكانه ، فيستتبع حتماً أن المقدرة الاقتصادية لسكان القطر المصرى ناقصة وغير كافية ، ولا تتناسب مع حاجاتهم .

ويهمنا الآن أن نحدد الأسباب الأساسية لهذا الوضع غير السليم .

الباب الثاني

الأسباب الهامة

غنى عن البيان أن ضعف إنتاجية الاقتصاد القومى يرجع في أساسه إلى كثرة السكان ، لكن هناك أسباب أخرى جاءت لتضم مفعولها إلى هذا السبب الأول ، وتزيد من آثاره السيئة . ومن بين هذه الأسباب : السياسة الاقتصادية العامة ، والسياسة القطنية ، وبعض العوامل النفسية والصحية .

١ — **زيادة السكان وانحاميّة الزراعة** : كان لزيادة السكان الضخمة أثر عام في إنتاجية الزراعة ، يمكن تلخيصه كالآتي : بما أن مساحة الأراضي المزروعة لم تزد بنسبة زيادة السكان ، فلم تزد كمية العمل الزراعى بنسبة زيادة الأيدي العاملة في الزراعة ؛ وبذا اطردها نقص في نصيب كل فرد من العمل الزراعى ، مما أدى إلى نقص الإنتاجية الفعلية للعامل ، وبالتالي إلى هبوط القيمة الحقيقية للأجور وإلى انخفاض مقدرة الأفراد الشرائية . ويرسم الجدول الآتى سير هذا التطور :

١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٠٧	
٨٩٠٠	٨٦٦١	٧٦٦٢	مساحة الزراعات (بآلاف الأفدنة)
٣٦٥٦	٣٠٠٢	٢٠٠٠ (?)	عدد العاملين في الزراعة (بآلاف الرجال)
٢,٤	٢,٩	٣,٨	متوسط ما يفلحه العامل الواحد (بالفدان)
١٤٥	١٨٥	٢٣٠	متوسط أيام العمل في السنة لكل عامل (بواقع ٦٠ يوماً للفدان)
٢٧٠	١٣٠	٨٠	القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى (بملايين الجنيهات)
٧٣,٨	٤٣,٤	٣٥,٠	متوسط إنتاجية العامل الواحد محسوب بالجنيه الورق
٢٠,٢	٢٧,٠	٣٥,٠	» » » محسوب بالجنيه الذهب (سنة ١٩١٣)

ويتبين من هذه الأرقام أنه بين ١٩٠٧ و ١٩٤٧ :

(أ) هبطت المساحة التى يفلحها العامل الواحد في الزراعة من ٣,٨ فدان في المتوسط إلى ٢,٤ فدان ؛

(ب) هبط متوسط عدد أيام العمل الواحد في السنة من ٢٣٠ إلى ١٤٥ ؛

(ج) هبطت إنتاجية العامل الواحد ، فإن كانت قيمتها الظاهرية (المحسوبة بالجنيه الورق الذى نقصت قدرته الشرائية على مر السنين) قد ارتفعت ، انخفضت قيمتها الحقيقية (المحسوبة بالجنيه الذهب الذى لم تتغير قدرته الشرائية تقريباً) ، إذ هبطت من ٣٥,٠ في ١٩٠٧ إلى ٢٠,٢ في ١٩٤٧ ، بمعنى أن

القوة الشرائية التى يحصل عليها العامل فى الزراعة من عمله الزراعى انخفضت إلى ٦٠ ٪ فقط مما كانت عليه منذ أربعين عاماً .

ولسنا فى حاجة أن نؤكد التعاليم الاقتصادية الخطيرة التى تخلص من الأرقام السابقة ، غير أنه من المفيد أن نكملها ونوضحها ببعض المقارنات بين مصر وبلاد أخرى فى هذا المجال :

(١) كثافة الرجال العاملين فى الزراعة . تبين الأرقام الآتية متوسط عدد الرجال العاملين بالزراعة فى ١٩٣٧ لكل ألف فدان من الأراضى الزراعية والمراعى :

مصر	٦٨٠	سويسرا	٧٠	روسيا	٢٧
اليابان	٣٦٥	ألمانيا	٦٨	كندا	١٥
بلجيكا	١٦٣	الدانمارك	٦٠	الولايات المتحدة	١١
هولندا	١٠٠	فرنسا	٥٥	الأرجنتين	٣
بولونيا	٨٥	بريطانيا	٣٠	استراليا	٣

(ب) إنتاجية الرجل العامل فى الزراعة . تبين الأرقام الآتية متوسط قيمة الإنتاج الزراعى لكل عامل فى الزراعة فى المدة بين ١٩٢٥ و ١٩٣٤ (بالدولار) :

مصر	١٧٠	كندا	٦٢٠	بلجيكا	٣٩٥
استراليا	١٥٢٥	هولندا	٥٨٠	السويد	٣٥٠
الأرجنتين	١٢٣٥	ألمانيا	٤٩٠	بولونيا	١٩٥
الولايات المتحدة	٦٦٠	بريطانيا	٤٧٥	اليابان	١٢٠
الدانمارك	٦٤٠	فرنسا	٤١٥	روسيا	٩٠

(ج) تطور الإنتاجية للعاملين بالزراعة . يمكن تلخيص هذا التطور فى الأرقام الآتية التى تبين متوسط إنتاج العامل الزراعى فى مصر وفرنسا والولايات المتحدة أثناء نصف القرن الأخير (بالجنيه المصرى بقيمته فى سنة ١٩١٣ مع حذف الكسور) :

١٨٩٨	١٩٠٧	١٩٢٧	١٩٤٦ / ١٩٤٨	
٢٦	٣٥	٢٧	٢٠ (١٩٤٧)	مصر
٤٨	٥٠	٥٦	٦٦ (١٩٤٨)	فرنسا
٦٥	١٠٥	١٥٠	٢٩٥ (١٩٤٦)	الولايات المتحدة

وتوضح المقارنات السابقة ثلاث حقائق هامة :

أولاً ، الكثافة الزائدة في المشتغلين بالزراعة في مصر ، فقد تجاوزت الحد المناسب إلى درجة أنه كان يمكن معها خفضها إلى النصف دون أن يؤدي ذلك إلى هبوط الإنتاج الزراعي ؛

وثانياً ، ضعف إنتاجية العامل بالزراعة في مصر بالنسبة إليها لدى العاملين بالزراعة في أغلب البلاد الأخرى ، وذلك رغمًا عن الظروف المواتية التي تتمتع بها الزراعة المصرية (جودة القطن مثلاً وارتفاع ثمنه ، استنبات أكثر من زراعة واحدة في العام مما يجعل مساحة الزراعات تزيد في مصر عن مساحة الأرض المزروعة بنسبة ١ : ١٦ تقريباً) ؛

وثالثاً ، تباين تطور الإنتاجية لدى العامل بالزراعة في مختلف البلاد ، فكان الصعود كبيراً في الولايات المتحدة بينما كان في فرنسا بطيئاً ولكن مستمراً ، في حين أن الهبوط ما زال يطرد في مصر منذ أربعين عاماً .

وجميع الوقائع التي أشرنا إليها نتيجة مباشرة لاطراد كثافة السكان . وبما أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي أو الأولي — وبالأخص في بلد زراعي كـمصر — فلسنا في حاجة إلى تفصيل خطورة الآثار المترتبة على هذا في الاقتصاد القومي وفي معيشة السكان .

٢ — **السياسة الاقتصادية العامة :** منذ بضع عشرات السنوات لم تحظ مصر بخطط جديرة بأن تسمى سياسة اقتصادية . ذلك أنها أغفلت أو أهملت مشاكلها الاقتصادية الهامة والملحة ، وأنكرت أبسط الحقائق الاقتصادية ، فسارت بغير حذر ولا نظر إلى المستقبل .

وقد يكون أوضح مثل من أمثلة ذلك القصر في النظر — وأكثرها نكبة على البلاد — إهمال بسط المساحة المزروعة وعدم السير فيه على هدى خطة منطقية ومنتظمة ، وشمشية مع الزيادة السريعة في عدد السكان :

— فقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في المساحة المزروعة ، بين ١٩١٨ و ١٩٢٨ ، ٥٠٠ ٢٢ فدان ، بينما كان يجب أن يكون ٤٨,٨٠٠ فدان ، أي بعجز سنوي قدره ٢٦,٣٠٠ فدان ؛

— أما بين ١٩٢٨ و ١٩٥٠ ، فلم تبلغ هذه الزيادة سوى ١١٠٠٠ فدان سنوياً في المتوسط ، في حين أنه كان يجب ألا يقل عن ٨٤٠٠٠ فدان ، أي بعجز سنوي قدره ٧٣,٠٠٠ فدان في المتوسط طوال مدة السنوات الثلاث والعشرين الأخيرة .

وبذلك بطئت حركة الزيادة في المساحة المزروعة في نفس الفترة التي أسرع فيها زيادة السكان . وواضح أن هذا التفاوت كان لا مناص من أن يثقل الاقتصاد المصري إلى درجة خطيرة ، ويسبب فيه نوعاً من التوتر الداخلي المتزايد على مر السنين ، ويؤدي إلى زيادة الهبوط في مستوى المعيشة العام .

ومن جهة أخرى كاد التدخل الحكومي يقتصر على وسائل الحماية أو المساعدة ، وكانت في مجملها

وسائل محدودة في نظرتها وأثرها ، ورمت غالباً إلى إنقاذ بعض فئات المنتجين من مصاعب جروها على أنفسهم بأخطائهم أو غلوهم . وهذه الإجراءات ، التي أمثلتها ضرورات الساعة أو اتخذت تحت ضغط ذوى المصلحة فيها ، والتي لم تدرس آثارها العميقة في الاقتصاد القومى ، أدت بوجه عام إلى النتائج الآتية :

(أ) أتاحت لبعض فروع الإنتاج أن تعيش وتنمو في وضع اصطناعى وغير اقتصادى . وإن كانت الصناعات الناشئة في حاجة إلى حماية مناسبة ، فلا ينكر مثلاً أن ضعف إنتاجية الصناعة المحلية في جملتها يرجع في قدر منه إلى الحماية الزائدة التي حظيت بها .

(ب) ولم ترغب المنتجين على أن يغيروا أساليب إنتاجهم ، لكي يقوم على أسس سليمة تمكنه من أن يواجه المنافسة الخارجية في الظروف العادية ، بل سمحت لهم — وشجعهم أحياناً — أن يتوانوا عن تحسين أساليب الإنتاج وعناصره ، فيعشوا بأهم موارد البلاد .

(ج) وبدل أن تسهر على تقويم عوامل الضعف والانحراف التي تهدد الاقتصاد القومى ، تركته للدوافع الخاصة دون نظرة عامة وخطة مدروسة ، فزادت تلك العوامل حدة وانتشاراً ، مما أضعف البنيان الاقتصادى وزاد اختلال التوازن فيه .

(د) وأخيراً ، بما أنه لا مفر من أن يتحمل عامة السكان — بصورة أو أخرى — ثمن الحماية الزائدة ، فقد أدت إلى استقطاع مباشر أو غير مباشر من إيرادات المجتمع على قلتها ، مما ساعد في آخر تحليل على هبوط مستوى المعيشة .

٣ — **السياسة القطنية** : تبدو سياسة مصر القطنية في آن واحد ثابتة ثباتاً ملحوظاً وبسيطة إلى حد الإفراط . ذلك أنها كادت تقتصر على الفكرة البدائية الآتية : صناعة النسيج في العالم محتاجة إلى القطن المصرى — وخاصة الطويل الثيلة — ولا تستطيع أن تجد عنه بديلاً ؛ وإذن في وسع مصر أن تباع قطنها بالثمن الذى تريده ، ولو كان هذا الثمن مبالغاً فيه وغير اقتصادى ؛ وكلما ارتفع الثمن زادت المبالغ الواردة من المشترين في الخارج ، وفي هذا مصلحة مصر وسكانها .

على أن دراسة واقعية تبين أن التشبث الأعمى بسياسة « الثمن الأقصى » قد أدى إلى النتائج العامة الآتية :

— صحيح أن مصر بفضل ارتفاع ثمن قطنها حصلت من الخارج على أموال ضخمة ، فقبضت نحو مليارين من الجنيهات (توازى نحو ٥ مليارات من الجنيهات الحالية) بين ١٩٠٠ و ١٩٥١ ، أى متوسط ٨٠ إلى ١٠٠ مليون في السنة في نصف القرن الأخير .

— لكن مقابل ذلك :

(أ) قد أثرت زراعة القطن تأثيراً مضرراً في غلة الزراعات الأخرى (في كمها ونوعها) وخاصة الزراعات الغذائية الأساسية ، التي أهملت إلى حد ما بسبب انصراف العناية كلها إلى زراعة القطن ؛

(ب) وحملت السوق القطنية المصرية على أن تتبع سياسة غير حكيمة ، فأدت أخطاؤها وغلوها إلى أزمات قطنية عنيفة ، رجت البنيان الاقتصادي المصرى وأضعفت كيانه ؛

(ج) ولأن أثمان القطن كثيراً ما كانت غير اقتصادية (بمعنى أنها لم تناسب قيمته الاقتصادية الحقيقية) أدت حتماً إلى نوع من التضخم العام ، تمثل في زيادة مطردة وغير طبيعية في ثمن الأرض الزراعية (انتهت به أن بلغ ضعف قيمتها الحقيقية على أقل تقدير) ، وزيادة ثمن المنتجات الزراعية وغيرها ، وبالتالي زيادة غلاء المعيشة . ويبدو أن أسعار القطن الزائدة بين ١٩٤٩ و ١٩٥١ أدت وحدها إلى نحو نصف الزيادة في غلاء المعيشة أثناء تلك الفترة .

— والسياسة القطنية المبنية على الثمن الأقصى ، إن كانت قد أغنت أقلية ، فأفقرت نسبياً الغالبية العظمى ، وخلقت رخاء اصطناعياً أخفى على المراقبين السطحين آثارها المتعددة والخطيرة في الاقتصاد القومى وفي معيشة السكان . وكان يمكن اجتناب تلك الآثار السيئة باتباع سياسة « الثمن الأنسب » بصورة مرنة ومبصرة ومطابقة للمنطق الاقتصادى ، بحيث يساهم القطن مساهمة فعلية في زيادة الرخاء الحقيقى .

٤ — **عوامل نفسية وصحية :** هى فى رأينا أهم العوامل التى تتحكم فى إنتاجية الاقتصاد القومى . ذلك أن كل اقتصاد إنما هو مرآة للشعب الذى خلقه بنشاطه ، فالضعف والنقص فى الاقتصاد ماها إلا صورة من الضعف والنقص الاقتصادى لدى السكان ، ويرجعان إلى بعض أسباب عامة ، جسمية وعقلية ، يمكن إجمالها فيما يلى :

(١) الضعف النسبى فى المقدرة على العمل لدى الفرد العامل ، ويرجع فى قدر منه إلى نقص تغذيته فى كمها ونوعها ، وتأخر حالته الصحية (أمراض النقص الغذائى ، أمراض طفيلية وميكروبية وعضوية) ، مما يؤدى إلى هبوط النشاط الحيوى وما يتبعه فى الغالب من جمود وقلة إقدام ، وتمسك بالأساليب المألوفة ، وخوف من التغيير والأوضاع الجديدة .

وهناك واقعتان ذات دلالة خاصة فى هذا المجال ، أولاهما أن العامل بالزراعة ، رغم تعطيله نحو ثلثى العام لقلة العمل كما سبقت الإشارة إليه ، لا يسعى غالباً إلى تحسين حاله ولا يتجه من تلقاء نفسه إلى استخدام فراغه الإضطرابى فى أعمال إضافية (مثل الصناعات الصغرى والمنزلية) ليزيد إيراده الضئيل . ولو لاحظنا أن الرجال العاملين فى الزراعة يمثلون نحو ثلثى العاملين فى البلد ، رأينا أن نحو ثلثى السكان العاملين يبقون عديمى الإنتاج نحو ثلثى العام ، وغنى عن البيان فى هذه الحال أن الإنتاجية العامة للاقتصاد المصرى لا بد أن تكون ضعيفة جداً وناقصة للغاية عن أن تسد حاجة جملة سكان البلاد .

وثانيتهما أن مصر تتميز بعدم هجرة أهلها إلى الخارج ، رغم أنها أكثر البلاد ازدحاماً بالسكان ، فيفضل المصرى الفقير — على عكس مثيله فى البلاد المزدهجة الأخرى — أن يعيش عيشة شقاء فى بلده بدل أن « يجرب حظّه » فى الخارج .

(ب) تحكم منطق العواطف لدى الأفراد ولدى المجتمع ، فأغلب القرارات الهامة في ميدان الاقتصاد القومي في السنوات الأخيرة (حماية المنتجين المحليين ، قوانين الشركات ، تمصير المؤسسات الكبرى) إنما أملت اعتبارات عاطفية قبل أى شئ آخر . ولأن كانت هذه الاعتبارات هامة دون شك ، بحيث يجب أن يحسب لها حساب خاص ، فيصعب تبريرها بوجه عام من الناحية الاقتصادية ؛ ودلت التجربة على أنها أساءت بعض الإساءة إلى تنمية الاقتصاد القوي .

والاقتصاد مبنى على وقائع ملموسة وخاضع لقواعد دقيقة ، لا يمكن إغفالها دون إحداث ضرر محقق . ولن تكون سياسة اقتصادية سليمة ومفيدة ، مالم تسير هذه الوقائع وتراعى تلك القواعد ، فتصدر عن منطق الواقع وتترك لمنطق العاطفة — وهو جدير بالاحترام في حد ذاته ولكن قليل التبصر عادة — مجالا محدوداً ، بحيث يحقق مطالب الرأى العام المعقولة دون ضرر بالقوى الإنتاجية وإمكانات النمو الاقتصادى .

(ج) كثرة التبذير والإسراف . إن مصر بلد فقير بالنسبة إلى بلاد أخرى ، رغم بعض المظاهر الكاذبة ، ودليل ذلك في ضخامة التفاوت بين حاجات السكان ومواردهم ، وضآلة متوسط الإيراد الفردى ، وانخفاض مستوى المعيشة العام . وكان يتوقع بناء عليه أن تجاهد في أن تحصل على أكبر غلة ممكنة من مواردها المحدودة القليلة ، فتطبق في نظام وحزم قاعدة « اقتصاد القوى » . لكن الملاحظ على عكس ذلك ، لدى الأفراد ولدى مصالح الدولة بوجه خاص ، ونظرة عاجلة تكشف عن أوجه التبذير الهامة الآتية :

تبذير في الأشياء : هو منتشر في جميع الميادين (صناعة ، نقل ، زراعة ...) ويتخذ صوراً كثيرة . ويمكن عرض أمثلة لاحصر لها ، كالاستهلاك السريع وقلة الصيانة في الآلات والمركبات والمباني الخ ، وضياح المواد القديمة وعدم استخدامها من جديد (معادن ، خشب ...) ، والخسارة في المواد الغذائية (قح ، ذرة ...) بسبب سوء وسائل التخزين ، الخ الخ .

تبذير في الوقت : هو المترتب مثلاً على البطء الزائد في إنجاز مختلف المشروعات ، وفي الإجراءات الإدارية والمالية . وكل تأخير في تنفيذ مشروع أو إنشاء مؤسسة جديدة ، أو في إجراء من الإجراءات التى تتطلب موافقة الحكومة (رخص ، تصدير ، استيراد ، نقد ، الخ) ، إنما يؤخر الإنتاج فيسبب للمجتمع خسارة اقتصادية محققة ، كبرت أو صغرت .

تبذير في القيم الإنسانية : هو عبارة مثلاً عن تعيين شخص غير كفء لعمل ما وإبعاد آخر أكثر كفاءة ، أو عن عدم الانتفاع بذوى الجدارة والخبرة وتركهم في مناصب ثانوية لا يستفاد فيها بمقدرتهم الخاصة . وهذا النوع من التبذير — الذى كان منتشراً إلى عهد قريب انتشاراً كبيراً — يكلف البلاد خسارة باهظة ، لأن أندر السلع وأثمنها وأكثرها إنتاجاً إنما هو رأس المال العقلى ، فالنخبة المدبرة هي التى تخلق قوة الأمة ورخاءها أكثر من العدد أو الحشد .

ويصعب بالطبع تقدير الآثار المترتبة على صور التبذير المختلفة تقديرًا دقيقًا ، واحتساب ما جلبته من خسارة في الأشياء والقوى الإنتاجية ؛ لكن الحقيقة واضحة ، وهي أن هذه الخسائر المختلفة تقلل من الغلة الفعلية للاقتصاد القومى .

والآن — وقد حللنا باختصار الأسباب الهامة (كثافة السكان ، سياسة اقتصادية ، سياسة قطنية ، عوامل نفسية وصحية) التى تفسر ضعف إنتاجية الاقتصاد القومى — ينبغى تكملة الصورة بأن نبين نتائجها العامة فى بنية هذا الاقتصاد وتطوره .

الباب الثالث

النتائج العامة

أدت الأسباب والعوامل المختلفة ، التي سبق استعراضها باختصار ، إلى نتائج خطيرة جداً في الاقتصاد القومى ، يمكن تلخيصها في النقط الثلاث الآتية : اختلال عميق في التوازن ، وركود يكاد يكون تاماً ، وعجز مطرد في الإنتاج عن أن يسد حاجة الاستهلاك .

١ — **الاقتصاد القومى محل التوازن** : أدت عوامل متعددة (من بينها كثافة السكان ، والخطط الاقتصادية ، والسياسة القطنية) إلى تقوية الاتجاه العام نحو توظيف المال في شراء الأرض الزراعية وإهمال أوجه الاستثمار الأخرى . ونتج عن ذلك :

(أ) أن أضحي ثمن الأرض الزراعية مبالغاً فيه لأنه تعدى قيمتها الاقتصادية الحقيقية ، فكان متوسطه قبل الإصلاح الزراعى حوالى ٥٠٠ جنيه للفدان ، بينما لم يكن أكثر من ١٣٥ في الأطيان الجيدة في فرنسا (في المنطقة الباريسية مثلاً) ونحو ١٢٥ لأحسن الأطيان في الولايات المتحدة (ولاية آيوا مثلاً) ، وذلك بعد مراعاة الطاقة الإنتاجية الخاصة بالأرض المصرية .

(ب) أن المبالغ التي دفعت فوق القيمة الحقيقية للأراضي الزراعية (حوالى ٥٠٠ مليون جنيه منذ سنة ١٩١٣) قد بقيت عديعة الإنتاج اقتصادياً ، بل حالت فوق ذلك دون الإنفاق الكافى على استكمال المرافق اللازمة للأرض (كالمباني والآلات وغيرها) ؛ وبهذا نقصت غلة رؤوس الأموال الموظفة في الزراعة .

(ج) أن الميادين الاقتصادية الأخرى (صناعة ، تجارة ، نقل . . .) حرمت من الأموال التي تكسدت في الأرض الزراعية تكديساً أجذب ولا منفعة فيه ، فعانت أوجه النشاط غير الزراعية نقصاً واضحاً في رؤوس الأموال اللازمة لها ، مما ساعد على خفض كفايتها الإنتاجية بدرجة محسوسة .

(د) أن الاقتصاد القومى أصبح مقسماً إلى قسمين رئيسين : قسم زراعى تضخم فيه رأس المال الموظف ، وقسم غير زراعى نقص فيه رأس المال نقصاً كبيراً ، وأدى ذلك إلى ضعف إنتاجية كل من القسمين وبالتالي إلى ضعف الكفاية الإنتاجية العامة .

فقد انتهى اختلال التوازن في الاقتصاد القومى إلى خفض صافى الغلة ، أى إلى خفض الإيراد القومى . وجدير بالملاحظة أن الاقتصاد المصرى لو كان متوازناً ، لأتج إيرادات أكبر ، يمكن تقديره بنحو مليار من الجنيهات في سنة ١٩٥٠ بدل ٧٥٠ مليون ، أى بزيادة نحو ٢٥٠ مليون (أو ٢٥ ٪) .

٢ - **الاقتصاد القومى راكدا** : لا يمثل الإيراد القومى فى الواقع سوى صافى غلة الاقتصاد القومى ، فإذا زاد هذا الإيراد العام بقدر يكفى لرفع متوسط الإيراد الفردى رغم تكاثر السكان ، كان الاقتصاد القومى نشطاً ونامياً . أما إذا كانت الحال على عكس ذلك ، كان اقتصاداً راكداً أو متوقفاً . ويتضح من دراسة تطور الإيراد القومى فى مصر (محسوب بمقياس تقضى غير متغير ، أى الجنيه المصرى بقيمته فى سنة ١٩١٣) :

(أ) أنه بين ١٨٩٧ و ١٩١٣ نما الإيراد القومى من حوالى ٧٥ مليون جنيه إلى نحو ١٥٠ ، كما نما متوسط الإيراد الفردى من ٧,٧ جنيه إلى ١٢,٤ ، أى بزيادة ٤,٧ جنيه فى ١٥ عاماً (أو ٤٠ ٪) .
(ب) وأنه من ١٩١٣ إلى أيامنا بقى الإيراد القومى (مع بعض تغيرات وقتية جعلته يصعد تارة إلى حوالى ١٧٠ — ١٨٠ مليون جنيه ويهبط تارة أخرى إلى ١١٠ — ١٢٥ مليون) محبوساً بوجه عام فى حدود ١٥٠ مليون جنيه ، أى أنه لم يزد عما كان عليه سنة ١٩١٣ . وترتب على هذا أن أدى تكاثر السكان إلى هبوط متوسط الإيراد الفردى من ١٢,٤ جنيه فى ١٩١٣ إلى نحو ٨,٨ جنيه فى ١٩٥٠ (أى بنقص ٣,٦ جنيه ، أو ٣٠ ٪ ، فى ٣٧ عاماً) ومعنى ذلك أن القيمة الحقيقية لهذا الإيراد فى ١٩٥٠ لم تكن سوى ٧٠ ٪ تقريباً مما كانت عليه فى ١٩١٣ .

فالتطور العام للاقتصاد المصرى فى الخمسين سنة الأخيرة ينقسم إلى فترتين متبايزتين وعكسيتين :

— فترة (من ١٨٩٧ إلى ١٩١٣) يبدو فيها هذا الاقتصاد نامياً ، إذ أن الإيراد القومى يتضاعف والإيراد الفردى يزيد زيادة مرضية رغم تكاثر السكان .

— وفترة (من ١٩١٣ إلى الآن) يبدو فيها راكداً أو جامداً ، إذ أن الإيراد القومى لا يكاد يتحرك ، ولا يستطيع أن يصعد صعوداً ثابتاً فوق حد معين (كأنه حد أقصى لا يقوى على أن يتعداه) وأن متوسط الإيراد الفردى يهبط هبوطاً مطرداً ومنزجاً للغاية .

والنتيجة التى تخلص من هذه الملاحظات واضحة فى خطورتها وخطرها ، ألا وهى أن الاقتصاد المصرى — تحت تأثير بعض الأسباب العامة التى لم تخرب آثارها ولم تقاوم كما كان يجب — توقف وأصيب بشبه شلل ، جعله عاجزاً عن أن يتحرك وينمو نمواً يتفق وحاجات السكان المطردة الزيادة ويسمح بتحسين تدريجى فى مستوى معيشتهم .

وعلاوة على توقف الإيراد القومى وتراجع الإيراد الفردى ، فإن « ركود » الاقتصاد يتمثل أيضاً فى نوع من التجزؤ ، بل من التفتت فى بنيانه الداخلى ، على أثر تكاثر المنشآت الزراعية والصناعية والتجارية ، وخاصة الصغيرة منها التى لا تقوم على أسس مالية أو فنية سليمة فلا تغل غلة اقتصادية مناسبة . وبينما يبدو تجمع الوحدات الاقتصادية من مميزات الاقتصاد النامى فى مختلف البلاد ، أخذ الاقتصاد المصرى يندفع فى الاتجاه العكسى ، وفى الأرقام الآتية ما يوضح هذا التطور :

(١) تكاثر الوحدات الزراعية :	١٨٩٧	١٩٤٧	نسبة الزيادة
عدد الملكيات الزراعية	٨٠٠ ٧٨٢	٢ ٦٦٢ ٣٥٣	٣,٣
عدد السكان	٩ ٧١٥ ٠٠٠	١٩ ١٤١ ٠٠٠	٢,٠
(ب) تكاثر المنشآت الصناعية :			

نسبة الزيادة	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧
عدد المنشآت التي يعمل فيها صاحبها فقط	٢٧٤٤٨	٤٨٢٨٣	٤٥٧٩٧	١,٦
» » » » ١ أو ٢ من العمال	» » » »	٢٦٢٦٣	٦٣٣٢٩	» » » »
» » » » ٣ أو ٤ من العمال	» » » »	٩٧٧٨	١٤٤٦٢	» » » »
» » » » ٥ عمال فأكثر	» » » »	٧٦٩٧	١٠٠٣١	» » » »
جملة عدد المنشآت الصناعية	٧٠٣١٤	٩٢٠٢١	١٣٣٦١٩	١,٩
عدد السكان (بالآلاف)	١٤٢١٨	١٥٩٣٣	١٩٦٠٠	١,٤

فنسبة الزيادة في عدد الوحدات والمنشآت الاقتصادية أكبر منها في عدد السكان ، وذلك في الزراعة والصناعة على السواء (ولم نستطع الحصول على الإحصاءات اللازمة لمقارنة الأرقام الخاصة بالتجارة) ؛ وأكثر ما تكون هذه الزيادة وضوحاً في الميدان الزراعي ، حيث اقتضت الزيادة الضخمة في العدد على الملكيات الضئيلة (لغاية فدان واحد) بينما كاد عدد الملكيات المتوسطة (من ٥ إلى ٥٠ فداناً) والكبيرة لم يتغير .

وهكذا يتضح أن الاقتصاد المصري جهاز إنتاجي بالأوصاف الآتية :

- كمية الإنتاج تبقى ثابتة ولا تكاد تتغير في مجملتها ؛
- وتتجزأ هذه الكمية تدريجياً فتتوزع على عدد متزايد من الوحدات الصغيرة ؛
- وعليه يتجه متوسط الكفاية الإنتاجية وقيم الإنتاج في كل وحدة إلى هبوط مستمر .

٣ — الاقتصاد القومي مصاب بمعجز : وترتب على ركود الاقتصاد القوي منذ زمن طويل أن

أضحى ناقصاً ، لأن ركوده انتهى به حتماً إلى مرحلة أصبحت فيها قدرته على الإنتاج لاتسد حاجات الاستهلاك ، وجملة هذه الحاجات في صعود مستمر كما نعلم تبعاً لتكاثر السكان ورغماً عن ضالة الاستهلاك الفردي . وأخذ هذا النقص شكلاً مزعجاً منذ بضع سنوات ، ويتضح ذلك من تجمع الوقائع الآتية :

- (١) عجز الميزان التجاري : من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٢ ، أي منذ ١٣ عاماً ، مازال العجز يتكرر في الميزان التجاري ، وقد بلغ مجموعه ٣٩٠.٨ مليون من الجنيهات . ومما يزيد الأمر خطراً أن هذا العجز يطرد اطراداً سريعاً ، ذلك أن متوسطه السنوي كان حوالي ١٣ مليون في السنوات العشر بين ١٩٣٨

و ١٩٤٧ ، فصعد إلى ٢١ مليون في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، و ٣٩ مليون في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، وقفز إلى ٧٥ مليون في السنتين الأخيرتين ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

(ب) عجز ميزان المدفوعات (الميزان الحسابي) : في السنوات الست بين ١٩٤٦ و ١٩٥١ بلغ مجموع العجز في ميزان المدفوعات ٧٥ مليون جنيه (ويصعد إلى أكثر من ١٠٥ مليون إذا أضيف إليه العجز في النصف الأول من ١٩٥٢) ؛ وهو عجز أخطر في دلالاته وفي آثاره من عجز الميزان التجاري ، لأنه عبارة عن عجز « نهائي » لا بد أن يعوض أو يغطي بتصدير عملة أو ذهب .

(ج) عجز ميزانية الدولة : لم توازن المصروفات والإيرادات في مشروعات الميزانية المتعاقبة منذ ١٩٣٧ ؛ ولئن تحول العجز المقدر إلى وفر في الحسابات الختامية ، فإن ذلك كان نتيجة لضغط كبير على المصروفات (بلغت مجملته ١١٥ مليون جنيه في السنوات المالية الخمس بين ١٩٤٦ - ١٩٤٧ و ١٩٥٠ - ١٩٥١) وأغلب هذا الضغط (٧٢ مليون جنيه أي ٦٢ ٪) إنما تم على حساب الأعمال الجديدة ، وهي الأعمال النافعة في تنمية الاقتصاد والإنتاج .

وعلى هذا كان توظيف المال في الأعمال الإنشائية قليلاً ، إذ بلغ في المتوسط حوالي ٣,٧٥ دولار لكل فرد سنوياً (بينما كان ٤٩,٢ دولار في فرنسا ، و ٣٣,٥ في الولايات المتحدة ، و ١٩,٦ في النرويج و ١٥,٨ في إيطاليا ، إلخ) . وهذا مع ملاحظة أن المرافق العامة ومقومات النشاط الاقتصادي كانت تتطلب مصروفات إنشائية أضخم نسبياً في مصر منها في البلاد الأخرى ، التي تتمتع بعدة اقتصادية أكمل وأحدث وأوفر إنتاجاً .

(د) التضخم النقدي : زاد المصدر من أوراق البنكنوت من ١٤٥ مليون في آخر ١٩٤٦ إلى ٢٢٣ مليون (منها ٢١١ في التداول) في آخر ١٩٥١ ، أي حوالي ٨٠ مليون في خمس سنوات . صحيح أن الجزء « التضخمي » من هذه الزيادة لم يزد عن ٢٠ - ٢٥ مليون ، إذا أدخل في الاعتبار عوامل مختلفة كغلاء المعيشة وتكاثر السكان ، لكن يجب أن يضاف إليه من جهة أخرى تضخم آخر مستتر (كإصدار أذونات الخزنة لمشتريات القطن) بحيث يصبح التضخم الحقيقي ، المباشر وغير المباشر ، نحو مائة مليون جنيه في ست سنوات (١٩٤٦ - ١٩٥٢) .

(هـ) نفاذ الاحتياطات : في أثناء السنوات الأخيرة تلاشت سريعاً الاحتياطات المختلفة التي كانت تحت تصرف الحكومة لمواجهة الصعوبات المالية :

— كان الاحتياطي الحر حوالي ٥٨ مليون في عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، فكاد يتلاشى تماماً الآن ؛ — استنفد الحساب الحر (رقم ١) في الأرصدة الاسترلينية (٦٤ مليون جنيه في آخر ١٩٤٩) واقتضى الأمر سحب مبالغ قبل الأوان من الحساب المجمع (رقم ٢) ؛ — ليس للحكومة الآن رصيد في حسابها لدى البنك الأهلي ، في حين أن هذا الرصيد بلغ نحو ٨٨ مليون جنيه سنة ١٩٤٧ .

وفى المجموع قد تلاشى ما يقرب من ٢٠٠ مليون جنيه من مختلف الاحتياطات فى أثناء السنوات الأخيرة .

(و) زيادة الدين العام : زاد هذا الدين من ٩٢ مليون فى نهاية ١٩٤٦ إلى ١٦٠ مليون فى نهاية ١٩٥٠ ، أى زيادة حوالى ٧٠ مليون فى أربع سنوات .

وإلى جانب هذه الوقائع الخاصة بالدولة والمالية العامة ، يجب إضافة بعض الوقائع الأخرى الخاصة بالأفراد ، وأهمها :

(ز) هبوط الودائع فى صناديق التوفير : تتلخص حركة هذه الودائع فى السنوات الست الأخيرة فى الأرقام الآتية (بملايين الجنيهات) :

المجموع	البنوك	البريد	
٤٢,٥	٨,٧	٣٣,٧	أغسطس ١٩٤٦
٤٠,٦	٨,٥	٣٢,١	» ١٩٤٧
٣٧,٠	٧,٦	٢٩,٤	» ١٩٤٨
٣٦,٦	٩,٤	٢٧,١	» ١٩٥٢
٦,٠-	٠,٧+	٦,٧-	الفرق بين ١٩٤٦ و ١٩٥٢

وإن زادت الودائع فى صناديق التوفير لدى البنوك زيادة طفيفة ، فقد نقصت نقصاً كبيراً فى صناديق البريد (وهى التى يتمثل فيها بالأخص الادخار لدى عامة الشعب) كما نقصت باطراد جملة هذه الودائع . وفى الواقع ، لو أدخلت فى الحساب زيادة إصدار العملة وزيادة السكان ، كان يجب أن تبلغ جملة هذه الودائع حوالى ٥٠-٥٥ مليون جنيه (بدل ٣٦,٥) فى أغسطس ١٩٥٢ لتقابل ما كانت عليه فى أغسطس ١٩٤٦ ، أى أن هناك نقصاً حقيقياً فى التوفير بلغ حوالى ١٥ مليون .

(ح) إستدانة الأفراد : تتضح هذه الاستدانة من بحث أجرته منذ بضعة أشهر كلية التجارة بجامعة فؤاد . وشمل ١٣٠٠ أسرة فى القاهرة يتراوح إيرادها الشهرى بين ٥ و ٣٥ جنيه ، وقد أسفر عن :

— أن ليس ثمة أسرة واحدة من هذه الأسر لديها مدخر فى البنوك أو صناديق التوفير بالبريد ، ولا بوليصة تأمين من أى نوع كان .

— أن متوسط الإستدانة بلغ حوالى ١٤٠ قرشاً شهرياً لكل أسرة ، أى ما يوازى فيما يظهر ١٠ أو ١٥٪ من متوسط إيراد الأسرة .

(ط) زيادة عدد البروتستو : تدل الزيادة السريعة فى عدد البروتستو دلالة أكيدة على الصعوبات التى يلاقيها الصناع والتجار ، وتبين الأرقام الآتية تطور هذه الزيادة فى السنوات الأخيرة :

١٤١٣	المتوسط الشهري في سنة ١٩٤٩
٢٢٢٤	١٩٥٠ » » »
٣٥١٣	١٩٥١ » » »
٦٥٤٨	١٩٥٢ » » »

فقد زاد عدد البروتستو أكثر من أربعة أضعاف في أربع سنوات ، ويشير ذلك إلى أن حالة التجارة والصناعة ، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة ، تسوء بسرعة مزعجة (١).

ولسنا في حاجة إلى تحليل هذه القائمة الطويلة من الوقائع والأرقام ، ودلالاتها واضحة كل الوضوح . والمهم أن نستخلص منها نتیجتها العامة ، وهي في غاية الخطورة ؛ وملخصها أن كلا من هذه العجزات إنما يشير إلى العجز الإجمالي في الاقتصاد القومي ، أي التفاوت الكبير بين أقصى ما يمكن إنتاجه من جهة وأقل ما يلزم استهلاكه من جهة أخرى ، أو بعبارة أخرى مسافة الخلف بين إمكانيات الإيرادات ولوازم المصروفات . وقد بلغ هذا التفاوت وتلك المسافة حداً لا يمكن تعويضه إلا بالاستقطاع من الثروة الوطنية ، وهذا الاستقطاع عبارة عن زيف مستمر تتسرب منه ثروة البلاد .

فأرأس المال ليس شيئاً ثابتاً ، لدى الأفراد ولدى الجماعات على السواء ، وكما أن ثروة الفرد (أو رأس ماله) تنمو تدريجياً بزيادة إيراده عن مصروفه وتنقص تدريجياً بزيادة مصروفه عن إيراده ، كذلك تنمو ثروة الأمم إذا ما زاد إنتاجها عن استهلاكها ، وتدهور إذا ما زاد استهلاكها عن إنتاجها بزيادة مستمرة . ودون تحقيق توازن مرضى بين الإنتاج والاستهلاك ، سيزداد حتماً العجز الحالي تبعاً لزيادة السكان ، مما قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد القومي .

حقاً هناك ما يسمح بالاطمئنان إلى أن هذه الكارثة لن تقع ، إذا اتخذت التدابير الكفيلة بتفاديها قبل فوات الأوان . لكن الاحتمال قائم ، ويبدو كأنه كان مائلاً أمام البعض إذا لوحظ رحيل عدد من الأجانب ، وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وزيادة تجارة الذهب وتخزينه . ولعل أوضح علامة على التخوف من مستقبل الاقتصاد القومي ما يلحظ من هبوط مستمر في الأوراق المالية ومن نقص مطرد في توظيف رؤوس أموال في مؤسسات جديدة :

(١) لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نكرر أن هذه المظاهر وغيرها ليست في نظرنا سوى نتيجة طبيعية لتطور الاقتصاد القومي ، بصرف النظر عن أي اعتبار سياسي .

(١) الرقم القياسى لبورصة الأوراق المالية :

١٠٠	ديسمبر ١٩٤٦
٨٩,٧٣	» ١٩٤٨
٧٦,٩٩	» ١٩٥٠
٧٢,٩٩	» ١٩٥١
١٢,٠٧	» ١٩٥٢

(ب) تكوين شركات مساهمة جديدة :

عدد الشركات الجديدة	جملة رأس مالها (بالجنيه)
٦٣	١٦,٩٩٠,٠٠٠
٣٧	٤,٠٦٠,٠٠٠
١٦	٢,١٧٢,٠٠٠
١٧	٣,٧٦٥,٠٠٠
١٥	١,٥٦٣,٠٠٠
٨	١,٢٣٠,٠٠٠
١٢	١,٩٩٥,٠٠٠

ففى ست سنوات ، فقدت الأوراق المالية المدرجة فى البورصة نحو ٤٠ ٪ من قيمتها ، وأصبح رأس المال الموظف فى شركات مساهمة جديدة نحو ١٠ ٪ مما كان عليه .

٤ — **المشكلة التى يجب حلها** : يمكن تلخيص المشكلة التى يتحتم على مصر أن تحلها لتتجه مستقبلاً اقتصادياً ثابتاً ومرضياً كما يلى :

— يسفر الاقتصاد القومى فى حالته الراهنة عن عجز خطير ، يمكن أن يقدر بنحو مائة مليون جنيه سنوياً على الأقل ؛ وهذا العجز نتيجة مباشرة لحالة الركود التى توقف فيها الاقتصاد القومى منذ بضع عشرات السنوات ؛

— وعلى هذا لن يمكن حل المشكلة الاقتصادية إلا بأن تعاد إلى الاقتصاد القومى حركته ، ليأخذ ثانياً فى النمو بحيث يساير حاجات الاستهلاك ويضمن فوق ذلك تحسناً تدريجياً فى مستوى المعيشة . ولا يتعذر تحديد العناصر الرقمية لهذه المشكلة على وجه التقريب ، والأهداف التى يتعين التصويب إليها ليكون الحل سليماً ومرضياً :

يجب أولاً المبادرة إلى سد العجز الحالي في الاقتصاد القومي ، ومعنى ذلك أن يغل هذا الاقتصاد — في القريب العاجل — نحو مائة مليون جنيه إضافية ؛ وليس هذا بالأمر العسير إذا ما حسن إنتاج الموارد الحالية .

ويجب فوق ذلك أن يتاح لمتوسط الإيراد الفردي — الذي يعبر عن مستوى معيشة السكان — أن يزيد زيادة مناسبة . ونظراً لانخفاض هذا الإيراد في الوقت الحاضر^(١) يتعين رفعه بسرعة حتى يتضاعف مثلاً في مدى عشرين عاماً . ويبلغ الإيراد القومي المصري الآن ٧٠٠ مليون جنيه تقريباً ، مما يجعل متوسط الإيراد الفردي نحو ٣٥ جنهماً ، فإذا أريد أن يتضاعف هذا الإيراد الأخير في مدى عشرين عاماً (مع احتساب الزيادة في السكان ، ومقدر لها متوسط ٢٥٠٠٠٠ نسمة سنوياً) يجب أن يبلغ الإيراد القومي ١٧٥٠ مليون جنيه في سنة ١٩٧٢ . وهذا التصاعد عبارة عن زيادة سنوية قدرها ٤٥ أو ٥٠ مليون في المتوسط ، تستلزم توظيف نحو ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً من رؤوس الأموال الجديدة ، وذلك على افتراض أن يكون صافي غلة رأس المال الموظف ٢٥ أو ٣٠ ٪ .

والخلاصة أنه يمكن إعادة الحركة والنمو في الاقتصاد القومي بشرطين اثنين ، هما أن يوظف نحو ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً من رؤوس الأموال الجديدة ، وأن تغل هذه الأموال غلة إقتصادية مناسبة . وبهذا سوف يتمكن الاقتصاد القومي من أن يواجه حاجات الإستهلاك المتزايدة ، وأن يضمن فوق هذا تحسناً تدريجياً في مستوى معيشة السكان .

(١) كان متوسط الإيراد الفردي سنة ١٩٥٠ (بالدولار) :

٢١٥	أفريقية الجنوبية	٥٧٠	النرويج	١٠٥	مصر
٢١٠	النمسا	٥٣٠	فرنسا	١٥٥٠	الولايات المتحدة
١٦٠	اليونان	٤٠٠	هولندا	٩٣٥	كندا
١٤٥	الأرجنتين	٣١٠	فنلندا	٨٥٠	سويسرا
١٣٥	تركيا	٢٧٠	شيلي	٨٠٥	السويد
١٣٠	المكسيك	٢٤٠	إسبانيا	٦٥٠	الدانمارك
١٠٠	اليابان	٢٣٠	البرتغال	٦٢٠	بريطانيا
٥٠	الهند	٢٢٠	إيطاليا	٦١٥	بلجيكا

(محموب ، إلالمصر ، على أساس البيانات الواردة في الإحصاء السنوي العام للأمم المتحدة سنة ١٩٥١) .

الباب الرابع

خطط العلاج

إن الحل « الإنتاجي » السليم للمشكلة الاقتصادية لا بد أن يكون حلاً منطقياً ، مدروساً ومنسقاً ، أى أنه يجب أن يخضع لمبادئ عامة وخطط واضحة ، ويقيم الوزن اللازم لمختلف نواحي المشكلة ، وبالأخص نواحيها الديموغرافية المتصلة بنمو السكان ، ونواحيها النفسية والصحية ، ونواحيها الاقتصادية البحتة .

١ - المبادئ العامة :

يقتضى ضيق موارد مصرفى الوقت الحالى أن تطبق مبادئ أربعة أساسية تطبيقاً دقيقاً وحاسماً فى كل تدبير ومشروع . (وهى مبادئ كثيرة ما أهملت أو أغفلت فيما مضى) .

(أ) مبدأ الاقتصاد : كل مشروع اقتصادى مهما يكن نوعه يجب أن يغل أ كثر ما يمكن من صافى الغلة ، بأقل التكاليف الممكنة ، وفى أقل وقت ممكن .

(ب) مبدأ التدرج : المشروعات الاقتصادية يجب أن تنفذ بترتيب إنتاجيتها ، أى أن يبدأ بالمشروعات التى تغل أكبر غلة بالنسبة إلى تكاليفها .

(ج) مبدأ الملاءمة : كل مشروع يجب أن يلائم الظروف المحلية ، ويتناسب مع الحاجات والامكانيات الخاصة بالاقتصاد المصرى .

(د) مبدأ التنسيق : كل مشروع يجب ألا يضر بمشروعات أخرى لاحقة ، بل يُرسم ويكيف بحيث يمهّد لها ويسهل إنجازها عندما يأتى وقتها ؛ ومعنى هذا أن تدرس تنمية الاقتصاد القومى درساً عميقاً ، ويوضع لها برنامج شامل ، حتى يكون لكل مشروع فيه محله المنطقى وضرورته الواضحة بالنسبة للمشروعات الأخرى .

٢ - الناحية الديموغرافية :

لم يعد محل مناقشة الآن أن أدواء الاقتصاد المصرى ترجع كلها إلى سبب أصلى واحد ، هو إزدحام السكان . ويسير هذا الإزدحام فى طريق التفاقم دون انقطاع ، لأن زيادة المواليد عن الوفيات تطرد بسرعة مزعجة للغاية . وهناك احتمال لا بد أن يحسب له حسابه ، ألا وهو أن كل ما يعمل لتنمية الاقتصاد

القوى ، مهما يكن العمل سليماً ونشطاً ، سوف يقصر عن أن يحل المشكلة الاقتصادية حلاً مرضياً ويعالجها بحيث يرتفع مستوى المعيشة العام ، ولا مفر من السعى — بكل الوسائل الممكنة — لضغط الزيادة في عدد السكان ، و « فرملتها » لحصرها في حدود تتفق إلى حد ما مع اقتصاديات البلد . وفي هذا الصدد ، ينبغي محاربة ذلك الرأى الخاطئ القائل بأن زيادة السكان أمر مرغوب فيه دائماً وعامل مفيد في كل حال ، وأن بلداً يزداد قوة ورخاء كلما زاد عدد سكانه . وحقيقة الأمر أن الزيادة تفيد طالما أنها لا تتعدى حداً معيناً في كل بلد ، هو العدد الأنسب لهذا البلد (وطبعاً أن يتفاوتت مستويات الإنتاج الاقتصادى في مختلف البلاد) ؛ أما فوق العدد الأنسب ، فإن الزيادة تخلق ازدحاماً يؤدي حتماً إلى ضعف البلد ونقص اقتصاده وانتشار الفقر بين سكانه .

ولبيان هذه الحقيقة ، تكفى مقارنة بسيطة بين الإيراد العام والفردى في مصر وفي بعض البلاد الأوربية التى تعادلها تقريباً في المساحة ، ومنها يتبين أن القوة والرخاء لا يصعدان دائماً مع زيادة السكان ، بل كثيراً ما يهبطان نتيجة لهذه الزيادة (أرقام سنة ١٩٥٠) :

سويسرا	الدانمارك	بلجيكا	هولاندا	مصر
٤١٣٠٠	٤٩٩٠٠	٢٠٥٠٠	٣٢٤٠٠	٣٨٠٠٠
٤٢٧	٤٢٣	٨٢٦	١٠٢١	٢٠٢٤
١٥٠	١١٠	٣٧٠	٣٨٥	٨٣٥
٤٠٠٠	٢٨٠٥	٥٣٠٠	٤٠٢٠	٢١٠٠
٨٥٠	٦٥٠	٦١٥	٤٠٠	١٠٥

٣ - النامية النفسية والصحية :

إذا كان عجز الاقتصاد عن أن يسد حاجة الاستهلاك راجعاً في قدر منه إلى نقص في كمية الإنتاج ، فهو راجع أيضاً — وفي قدر أكبر — إلى نقص في نوعه ، أى في صافى غلته . وقد أقيم الدليل على ذلك في الجزء الأول بالمقارنة بين صافى غلة الاقتصاد (إنتاجية الصناعة ، إنتاجية النقد ، الإنتاجية العامة للاقتصاد القومى) في مصر وفي كثير من البلاد الأخرى . ونقص الغلة يرجع في معظمه إلى ضعف « الطاقة الاقتصادية » عند السكان ، ويرجع هذا الضعف بدوره إلى بعض العوامل الجسمية النفسية ، مثل كثرة الأمراض وقلة المقدرة على العمل الخ .

وضرورى أن تحسّن إنتاجية الاقتصاد المصرى ، وبالتالى طاقة السكان الاقتصادية ، ومعنى ذلك عملياً أن ترفع القدرة على العمل في كمه وفي نوعه ، بتحسين الحال الجسمية والعقلية عند الأفراد . وفي هذا السبيل يتعين اتخاذ ثلاثة أنواع من التدابير :

(أ) تدابير علاجية، ترمى إلى محاربة الأمراض والأدواء التي تصيب السكان تضعفهم جسدياً وعقلياً .

(ب) تدابير وقائية، ترمى إلى تقوية الأجسام وزيادة قوتها ومناعتها ونشاطها، وذلك بواسطة تغذية مناسبة ومتوازنة في عناصرها ومطابقة لحاجات الجسم الإنساني .

(ج) تدابير إرشادية، ترمى إلى أن تنشر في الناس تلك « العقلية الاقتصادية » التي تكاد تنعدم في غالبيتهم .

(٤) الناحية الاقتصادية :

مع شيء من المبالغة في التبسيط ، يمكن أن نلخص هذه الناحية من المشكلة في الثنائية الآتية : هل يعنى عناية أكثر بتنمية الصناعة ؟ أم يحسن الاهتمام أولاً بتنمية الزراعة ؟ .

(١) تنمية الصناعة . يبدو من كثرة ما يكتب ويقال عن هذا الموضوع أن الاعتقاد شائع بأن تصنيعاً واسعاً وسريعاً ينقذ مصر من مأزقها الاقتصادي . ولئن كان التصنيع من أهم مقومات التنمية الاقتصادية دون شك ، فالواقع أن الاعتماد الكلي عليه سابق للأوان في ظروف مصر الحالية الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن التصنيع لن يساهم مساهمة جدية في زيادة ثروة مصر ورفاه سكانها ، قبل أن تحل مشاكلكه الخاصة به وأهمها :

— المشكلة الفنية ، وهى المتصلة بالمواد الخام التي يمكن إستغلالها إقتصادياً ، وكذلك بالأدنى العاملة المدربة (عمال وملاحظون وفنيون) الخ .

— المشكلة المالية ، وتتلخص في أن الصناعة الحديثة ، ذات الكفاية الإنتاجية العالية ، تتطلب رؤوس أموال كبيرة . ففي الولايات المتحدة مثلاً يبلغ المال الموظف في الصناعات الجديدة ١٥٠٠٠ دولار (نحو ٥٢٠٠ جنيه) في المتوسط لكل عامل يعمل في هذه الصناعات ، ويتراوح بين ٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ دولار (من ٢٠٠٠ إلى ٣٢٠٠ جنيه) في بلاد أوروبا الغربية .

ومع قبول رقم أقل من هذه (٥٠٠٠ دولار مثلاً أى ١٧٥٠ جنيه) للصناعات التي تنشأ في مصر ، يتضح أن إيجاد عمل جديد لمائتي ألف من العمال الصناعيين سوف يتطلب توظيف نحو ٣٥٠ مليون جنيه ، مما يغل للاقتصاد القومي إيراداً إضافياً يقدر بنحو ١١٠ — ١٣٠ مليون جنيه سنوياً ، أى متوسط ٦ جنيهات لكل فرد من السكان . حقاً إن هذه نتيجة لا يستهان بها ، لكنه يمكن فيما يبدو الحصول على نتيجة تعادلها أو تفاضلها بتكاليف أقل وسرعة أكثر .

— المشكلة الاقتصادية والتجارية ، وهى أهم المشاكل المتصلة بالتصنيع وأعسرهما حلاً ، وتتصل بسعر تكلفة السلع الصناعية من جهة ، وبالسواق اللازمة لتصريف هذه السلع من جهة أخرى .

أما سعر التكلفة ، فلا يؤدي التصنيع إلى زيادة الرخاء الفعلي في البلاد ، ما لم يتيسر صنع المنتجات المحلية بضمن لا يزيد عن ثمن نفس المنتجات إذا ما استوردت من الخارج ، وهذه نقطة جوهرية ، كثيراً ما تغيب عن البال فيما يظهر لأسباب عاطفية أو غيرها .

وأما الأسواق ، فلا يتوقع أن منتجات الصناعة المحلية سوف تجد أسواقاً هامة في البلاد القريبة أو البعيدة (اللهم إلا لبعض الصناعات المحدودة) ، وستعتمد إذن على السوق الداخلية في تصريف معظم إنتاجها . وهذه السوق في حالتها الراهنة ضيقة ومحدودة ، ودليل ذلك مثلاً ما تعانيه صناعة النسيج المحلية من أزمة منذ بضع سنوات من جراء ما تلاقيه من صعوبة في تصريف منتجاتها ؛ ولئن بدا لأول وهلة أنها أزمة زيادة الإنتاج عن حاجة السوق ، فهي في الحقيقة أزمة نقص في الاستهلاك ، بمعنى أن الإنتاج غير زائد عن حاجة السوق ، لسكنه زائد عن قدرته الشرائية . (فالاستهلاك الصناعي للقطن لا يزيد في مصر عن ٢٨ كيلو جرام سنوياً لكل فرد من السكان ، في حين أنه يبلغ ٥٥ ر في إيطاليا ، و ٦٢ في فرنسا ، و ٦٤ في هولندا ، و ٧٢ في سويسرا ، و ٩١ في إنجلترا ، و ١٢ في بلجيكا ، الخ) أنظر الملحق رقم ٢) .

وعلى هذا ، فزيادة الإنتاج الصناعي زيادة كبيرة قبل أن تزيد القدرة الشرائية لدى المستهلكين ، إنما تمهد السبيل لأزمات خطيرة تبعاً لتعذر تصريف كل هذا الإنتاج . وإذن يقتضي التصنيع خلق القوة الشرائية اللازمة ، ونظراً لخصائص البنيان الاقتصادي والاجتماعي الحالي في القطر ، لن يتم ذلك إلا بتنمية الإنتاج الزراعي ، لأنه العامل الأول في القوة الشرائية — أو مقدرة الاستهلاك — لدى غالبية السكان . على أنه يجب الأخذ بأسباب تصنيع رشيد ، وهناك وسائل معروفة لتحقيقه ، سواء أكان ذلك بتشجيع قيام صناعات جديدة على أسس اقتصادية سليمة أم بتحسين الكفاية الإنتاجية في الصناعات القائمة . وتتلخص نواحيها الهامة فيما يلي :

(١) تكملة عدة القطر الاقتصادية ، وبالأخص من حيث النقل والمواصلات (طرق رئيسية وفرعية سكك حديد ، ملاحه داخلية ، موانئ ، الخ) والقوة المحركة (توليد الكهرباء من الوقود ومن مساقط المياه ، تنسيق شبكة كاملة من محطات التوليد الخ) . وهذه العدة لا بد من إتمامها ، وهي استثمار منتج لرؤوس الأموال ، ينشط الاقتصاد ويحسن إنتاجيته بتيسير مختلف الأعمال وتخفيض تكاليف الإنتاج ، وتعتبر بحق من ألزم لوازم التقدم الاقتصادي في الزراعة والتجارة والصناعة على السواء (أنظر الملحق رقم ٢) .

(٢) توجيه التعليم العام والتعليم المتخصص (سواء أكان مهنيّاً أو متوسطاً أو جامعياً) بحيث يراعى القتضيات الاقتصادية الآتية :

— نشر « العقلية الاقتصادية » في النشء الجديد ، وإشباعه بروح العمل والإنتاج التي كانت سر نجاح كثير من الشعوب في ميدان الاقتصاد .

— الإكثار من المدارس المهنية لإخراج العمال الأكفاء والملاحظين والمشرفين لمختلف الأعمال الصناعية، على أن تطابق حاجات التصنيع وبرنامجه .

— إيجاد صلة عملية بين الجامعات وأوساط العمل والاقتصاد ، لكي يتحقق التناسب اللازم بين إخراج حاملي مختلف الشهادات وبين إمكانيات العمل التي تنتظرهم في المصالح الحكومية والزراعة والصناعة والتجارة وأيضاً في الطب والمحاماة وغيرها من الخدمات .

(٣) خلق الجو الملائم للنشاط الاقتصادي واستثمار الأموال في المشروعات الإنتاجية ، وذلك بتحقيق الاستقرار في الشؤون العامة ونشر الهدوء والطمأنينة بين الناس ، وتقديم بعض الضمانات والتسهيلات لرؤوس الأموال التي تأتي من الخارج ، على نمط ما يعمل في كثير من البلاد .

(٤) مراعاة الناحية الاقتصادية في الضرائب والرسوم ، فلا تكون النظرة إليها مالية بحتة ، بل تراعى لوازم الاقتصاد القومي وتنمية الإنتاج ، ومن بين أمثلة كثيرة لتطبيق هذه الحطة ، يمكن ذكر الآتي :

— تشجيع توظيف مال الشركات في تحسين مرافقها الإنتاجية وتوسيعها ، وذلك بالتمييز بين الأرباح التي توزع تقدماً على المساهمين فتستقطع الدولة نصيبها منها (بضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، والضريبة على الأموال المنقولة ، والضريبة العامة على الإيراد) ، وبين الأرباح التي يراد إبقاؤها في المؤسسة للصرف منها على آلات أو مرافق جديدة ، فتخفف الضرائب عن هذه الأرباح غير الموزعة تقدماً أو تلقى ، سواء أصرفت رأساً في تحسين الإنتاج ، أو راحت لتزيد رأس المال في صورة أسهم مجانية ، أو أحيلت إلى الاحتياطي (مهما يكن نوعه ، على أن تحصل الضرائب المستحقة عليها بالطبع إذا ما تقرر فيما بعد توزيع شيء منها على المساهمين تقدماً) .

— عدم تقييد الصناعات قدر الإمكان بالتسعير أو تحديد الأرباح في غير زمن الحرب ، مع التعويل على تخفيض تدريجي في الحماية الجمركية لخفض أثمان منتجاتها ، مما يرغم المصانع على تحسين إنتاجها وخفض سعر التكلفة ، فيساعد على خفض غلاء المعيشة . أما طريقة التسعير أو تحديد الأرباح مع الحماية الجمركية — التي يجنبها البعض كسياسة ثابتة — فهي غير اقتصادية لأنها تحول دون محاولة التحسن في إنتاجية الصناعات المحمية بهذه الحماية والمقيدة بتلك القيود ، مادام ثمن البيع المسعر يكفيها ، ومادام كل تخفيض في سعر التكلفة يستتبع خفض ثمن البيع المسعر .

(٥) ومع أن النشاط الحر أقدر على إنشاء المصانع وإدارتها ، وهي مجاله الطبيعي الذي يحسن أن يترك له ، فللدولة أن تنشئ أو تساهم في إنشاء بعض المؤسسات الصناعية في الحدود الآتية :

— صناعات متصلة بسلامة الدولة ، كالمصانع الحربية .

— صناعات أساسية للاقتصاد القومي ، كالأسمدة واستخراج الحديد الخ .

على أن يراعى في هذه وتلك أن تقوم على أسس إقتصادية سليمة ، وخاصة من حيث كفايتها الإنتاجية وضمن منتجاتها ، وإلا كانت حملاً على الاقتصاد القوي وإضعافاً له .

وينبغي الأخذ في هذه الوسائل المختلفة من الآن ، لأنها وسائل طويلة الأجل ولا بد من قوت قبل أن تأتي ثمراتها . على أنها لن تجدى الجدوة كلها — كما قدمنا — إلا إذا ارتكبت إلى زيادة القوة الشرائية لدى عامة السكان . والواقع أن إنتاجية الصناعة ، إذا نظر إليها من ناحية الاستهلاك ، شيء نسبي ومتغير حسب مقدرة السوق : فتكون سلعة واحدة بضمن واحد أرخص نسبياً لمستهلك ارتفعت قوته الشرائية وأغلى لمستهلك آخر انخفضت عنده هذه القوة ؛ والمهم أن تزيد القوة الشرائية ، ولن يتم ذلك في حالة مصر الراهنة إلا بتنمية الإنتاج الزراعي . ويجدر بالذكر أن النهضة الصناعية في بلاد أوروبا الغربية إنما سبقتها نهضة زراعية أدت إلى زيادة محسوسة في الإيراد الزراعي وبالتالي في القوة الشرائية لدى السكان .

(ب) تنمية الزراعة . من بين الآثار الحسنة المترتبة على تنمية الإنتاج الزراعي (بما فيه تربية الحيوان) في كمه ونوعه ، لابد من ذكر الفوائد الآتية :

— رفع مستوى المعيشة لدى مختلف الطوائف ، تبعاً لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك وما يتبع هذا من خفض في أثمانها .

— تحسن الحال الصحية لدى العاملين (وما يترتب عليه من تقوية مقدرتهم على العمل ونشاطهم الجسمي والعقلي) تبعاً لزيادة التغذية وتحسن قيمتها البيولوجية .

— تنمية جميع الميادين الاقتصادية الأخرى (تجارة ، صناعة ، نقل ، عمارة ..) التي تنشأ إراداتها بطريق مباشر أو غير مباشر عن الإيراد الأولي الناتج من الزراعة ، تبعاً لتقوية المقدرة الشرائية عند الناس .

— زيادة الطاقة على الادخار ، حتى تتكون رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار الإنتاجي ، مما يسمح بإخراج الاقتصاد القومي من جموده الحالي .

ولزيادة الإنتاج الزراعي طريقتان معروفتان ، إحداها إصلاح الأراضي البور وبسط الرقعة المزروعة والأخرى زيادة غلة الأراضي المزروعة حالياً وتحسين إنتاجها .

(١) بسط المساحة المزروعة . أدى ضيق المساحة المزروعة وكثافة السكان إلى أن هبط متوسط المساحة للفرد هبوطاً كبيراً ، كما يتضح من الأرقام الآتية التي تبين مساحة الأراضي المستغلة (بغير الغابات) لكل فرد من السكان (بالمتري المربع) .

المجموع	مراعى	أراضى مزروعة	
١٣٠٠	—	١٣٠٠	مصر
٧٠٠	١٠٠	٧٠٠	اليابان
٢١٠٠	٩٠٠	١٢٠٠	بلجيكا
٢٤٠٠	١٣٠٠	١١٠٠	هولاندا
٣٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	ألمانيا
٣٩٠٠	٢٤٠٠	١٥٠٠	بريطانيا العظمى
٤٤٠٠	١٠٠٠	٢٤٠٠	الهند
٤٥٠٠	١١٠٠	٣٤٠٠	إيطاليا
٤٦٠٠	٣٦٠٠	١٠٠٠	سويسرا
٧٩٠٠	٢٩٠٠	٥٠٠٠	فرنسا
٨٥٠٠	٩٠٠	٧٦٠٠	الدنمارك
٢٩٧٠٠	١٧٦٠٠	١٣١٠٠	الولايات المتحدة

وبناء على هذا الموضوع ، ولسنا في حاجة للعودة إلى تأكيد نتائج الاقتصاد الحظيرة ، فغنى عن البيان أنه يجدر بمصر أن تمد أراضيها المستغلة في الزراعة إلى أقصى الحدود الممكنة ، على أنه يجب أن نلاحظ : أولاً ، أن إصلاح أراض جديدة يتطلب مالا كثيراً (بين ٣٠ و ٥٠ جنيها للفدان في المتوسط لمشروعات الري والصرف الكبرى ، بصرف النظر عن الأعمال الأخرى اللازمة للتعمير والزراعة) ووقتاً طويلاً (لا يقل بحال عن عدة سنوات) .

وثانياً ، أن غلة هذه الأراضي الجديدة ، وبعضها صحراوى أو نصف صحراوى ، ستكون قليلة نسبياً . ولنأخذ مثلاً لذلك مشروعاً قيد البحث في الوقت الحاضر ، يهدف إلى إصلاح ١,١٠٠,٠٠٠ فدان قرب ترعة النوبارية ، وقدر له نحو ٤٨ مليون جنيه (للأعمال الكبرى فقط) ، على أن يتم في مدى ٥ أو ٦ سنوات . فعلى افتراض أن التقدير الزمنى سيحترم ، وأن صافي غلة هذه الأراضي لن يقل عن ثلثي متوسط غلة الأراضي المزروعة حالياً ، يأتى المشروع بعد إتمامه بزيادة نحو ٤٠ أو ٤٥ مليون جنيه في صافي الإيراد الزراعى في مدى ٥ أو ٦ سنوات ، فيضيف نحو جنهين إثنيين إلى متوسط الإيراد الفردى . ولا تخرج هذه النتيجة عن أن تكون متواضعة ، ولن تغير كثيراً في أحوال المعيشة لدى عامة سكان القطر .

ومهما يكن من هذا التحذير اللازم ، فثابت أن بسط المساحة المزروعة ضرورة قصوى لمصر . وإن كانت الزيادة في المساحة المزروعة أقل إنتاجاً مما يتصور أحياناً ، فإنها تزود الاقتصاد القومى في المستقبل

— بشرط أن تتبع فيها خطة سليمة وحكيمة — بإنتاج إضافي سوف يكون له أحسن الأثر من الناحيتين الاقتصادية والصحية .

ذلك أنها ، علاوة على تنمية التربية (مما يؤدي إلى زيادة استهلاك اللحم والمنتجات الحيوانية الأخرى ، وهو استهلاك ناقص الآن نقصاً كبيراً) ، سوف تسمح بنشر بعض الزراعات المفيدة التي لا تتطلب أجود الأطنان . ومن بين هذه الزراعات يمكن ذكر الآتية على سبيل المثال :

— عدد كبير من النباتات العطرية المستعملة في صناعة العطور والأدوية (صغتر ، عنبر ، حصا لبان الخ) .
— الصوية ، وفوله ذو قيمة غذائية كبيرة ، فضلاً عن زيتة الذي يستعمل في أعمال كثيرة (راجع مجلة مصر المعاصرة ، مايو ١٩٣٩) .

— السيسل ، الذي ينتج ليفاً مطلوباً لصناعة الأبحال ، وزراعته مريحة وأقل عرضة للمفاجآت من غيرها (راجع مجلة مصر المعاصرة ، يناير — فبراير ١٩٤٣) .

— الفول السوداني ، ولم تكد مساحة المزرع منه تتغير منذ ١٥ عاماً ، بقيت في حدود ٢٣ — ٢٥ ألف فدان تنتج ٢٠٠ — ٢٥٠ ألف أردب ، ويجب أن تنمى زراعته قدر الإمكان نظراً لما في ذلك من فوائد كبيرة ، إقتصادية وصحية (١) .

(٢) تحسين غلة الأراضي المزروعة حالياً . هو موضوع متشعب ، يتطلب دراسة مفصلة لجميع العوامل التي تؤثر في غلة الحاصلات ، وهي المتصلة :
— بالبيئة التي تتعرض لها النباتات في حياتها ؛
— والتربة من حيث خواصها الطبيعية والكيمائية ؛
— وتحضير التقاوى اللازمة ونشرها ؛

(١) أما الفوائد الاقتصادية ، فأهمها :

— أن يسط زراعة الفول السوداني يفتح أبواب العمل أمام آلاف العاملين العاطلين الآن بغير إنتاج في جزء كبير من العام .

— أن زيتته وفير ومن نوع جيد ، فينبأ لا ينتج فدان القطن أكثر من ١٥٠ كيلو جرام من الزيت ، ينتج الفول السوداني بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ كيلو جرام للفدان ، أي ما يزيد عن بذرة القطن أربعة أو ستة أضعاف .

— وأخيراً سوف يتيسر تصدير كل ما يقبض عن حاجة الاستهلاك المحلي ، نظراً للنقص العالمي في المواد الدهنية (وقد زاد هذا النقص بمقدار ٢٠ ٪ منذ قبل الحرب) .

وأما الفوائد الصحية ، فهي :

— إمكان زيادة الزيوت النباتية في تغذية السكان ، واستهلاكها الآن قليل جداً ، إذ أنه لا يكاد يبلغ متوسط عشرة جرامات للفرد يومياً .

— ونظراً لأن الفول السوداني غني في بعض عناصر ذات فائدة حيوية كبيرة (بروتاين ، مواد دهنية ، فيتامين ا ، ب ، كالسيوم ، فوسفور ، حديد ، نحاس) ، فإن زيادة محسوسة في استهلاكه تساعد على سد بعض نواحي النقص في تغذية الشعب (يوزع في بعض البلاد على تلاميذ المدارس بخبز مزود بزيادة الفول السوداني) .

— والعمليات الزراعية (إختيار أنواع النبات ، إستخدام الخصبات والأسمدة ، محاربة الآفات الحشرية والفطرية ، معالجة التبذير والخسارة في الحصد والجنى والتخزين ، الخ) .
ونظراً لتعذر دراسة هذا الموضوع بالكامل في نطاق هذه الرسالة المختصرة ، حسبنا أن نشير هنا إلى بعض نقاط هامة :

١ — لا تغل أرض مصر غلة متناسبة مع ما اشتهرت به من خصوبة ، كما يتضح من الضعف النسبي الملحوظ في مختلف المحاصيل (اللهم إلا فيما يتعلق بالقطن) قياساً ببلاد أخرى . ويعزى هذا الضعف عادة إلى نقص في وسائل الصرف من جهة ، وفي العمليات الزراعية من جهة أخرى ؛ ويبدو أن المزارع التي تتبع فيها الإرشادات الفنية المبينة على تجارب الاخصائيين لا تشمل أكثر من ١٥٪ من المساحة المزروعة . وفيما عدا هذا يجهل المزارع هذه الإرشادات أو يهملونها .

ب — وعلاوة على ذلك ، تبين الاحصاءات الزراعية هبوطاً محسوساً في غلة أهم الزراعات الغذائية ، كما يتضح من الأرقام الآتية (متوسط محصول الفدان) :

سنة ١٩١٣	الفرق	١٩٤٦-١٩٤٩	١٩٣٢-١٩٣٩	متوسط	متوسط
٥٢٥	— ٠.٨٠	٤٨٥	٥٦٥	بالأردب	قمح
٦٣٣	— ٠.٩٨	٦٢٨	٧٢٦	د	ذرة شامية
٨٤٦	— ٠.٦٩	٧٥٤	٨٢٣	د	ذرة رفيعة
٥٨٦	— ٠.٣٧	٦٢٩	٦٦٦	د	شعير
٤٧٠	— ٠.٠٥	٤٠٧	٤١٢	د	عدس
٥٥٣	+ ٠.٠٥	٤٧٦	٤٧١	د	فول
١٩٠	+ ٦	١٤٤	١٣٨	بالقنطار	بصل
٦٥٥	— ١٤١	٦١٣	٨٥٤	د	قصب السكر

وأغلب الظن أن هذا الهبوط راجع إلى اطراد إجهاد التربة تبعاً لزيادة استغلالها بالدورة الثنائية من جهة ، وإلى نقص (في الكم وفي النوع) في الأسمدة اللازمة لتعويض خسارة التربة في العناصر المعدنية (أزوت ، كالسيوم ، فوسفور . . .) من جهة أخرى .

ومعروف أن غلة الأرض تخضع للعنصر الذي يوجد منه أقل كمية في التربة بالنسبة إلى حاجة الزراعة ، وضروري إذن أن يعرف العامل المحدد (وقد يكون أكثر من واحد) الذي يهبط بغلة الزراعات المصرية ؛ لا سيما واستهلاك التربة الكيماوى ذو أثر خطير ، إذ أنه يؤدي — فوق الهبوط في الكمية — إلى هبوط في قيمة المحصول الحيوية ، مما يضر حتماً بحالة السكان الصحية . وتصور الأسطر الآتية حقيقة جديرة بأن تكون دائماً محل تأمل واعتبار :

« لا يكون الغذاء غنياً في العناصر المعدنية إلا بنسبة توفرها في التربة التي استخرج منها هذا الغذاء ، فالأرض الفقيرة الضعيفة يقابلها رجال فقراء وضعفاء جسمياً وعقلياً ومالياً » (لوفتين) . « إذا أجهدت الأرض واستهلكك عناصر خصوبتها ، انخفض مستوى المعيشة وانخفضت معه أحوال السكان وقوتهم الاقتصادية » (بروس) .

ج — زاد استهلاك الأسمدة الكيماوية في مصر (كان الوارد منها ٣٥ ألف طن في سنة ١٩١٠ ، و ١٢٠ ألف في ١٩٢٠ ، و ٣٠٠ ألف في ١٩٣٠ ، و ٥٧٠ ألف في ١٩٤٩) ، لكنه لا يزال قليلاً بالنسبة إليه في كثير من البلاد الأخرى . وتبين الأرقام الآتية جملة استهلاك مختلف الأسمدة الكيماوية (بالكيلو جرام من المواد الفعالة : أزوت نقي ، حمض الفوسفوريك ، بوتاسا) في مصر وفي بعض البلاد الأخرى :

متوسط الاستهلاك لكل فرد من السكان	متوسط الاستهلاك لفدان الواحد	
٥٨	١٩٩	مصر
٩٧	٥٦٠	اليابان
١٠٣	١٢٩	إيطاليا
١١٣	٤٥٤	سويسرا
١٦٢	٤٦٧	بريطانيا العظمى
٢٦٣	٢١٧	فرنسا
٢٨٣	١٠٨	الولايات المتحدة
٣٢١	٧٣٥	ألمانيا الغربية
٣٣٣	١٢٠٢	بلجيكا
٤٤٨	١٧٢٦	هولندا
٥٧٥	٣١٨	الدانمارك
٨٢٥	١٦٠٦	نيوزيلاندا
٦٣	—	العالم (عدا روسيا)

فالأرقام الخاصة بالاستهلاك المصرى ، بالنسبة إلى المساحة المزروعة وبالنسبة إلى عدد السكان ، أقل بكثير منها في أغلب البلاد الأخرى ، وخاصة البلاد ذات ضيق في الأرض وازدحام في السكان ؛ واستهلاك الأسمدة الكيماوية ناقص في مصر نقصاً كبيراً ، وخاصة إذا روعي أن الأرض المصرية ، التي تزرع زراعة كثيفة للغاية ، تنتج متوسط ١٦٦ محصول في العام الواحد ، فتصيبها خسارة كبيرة في العناصر المعدنية . وإلى جانب هذا النقص في الكمية هناك نقص آخر في أنواع الأسمدة ، والظاهر أنها ليست كلها

يناسب تركيب التربة ولوازم مختلف الزراعات في مختلف المناطق . ويتقضى الأمر الإكثار من تحليل التربة ، لكي يعرف بالدقة ما تحتاج إليه كل أرض من الأسمدة ؛ وعلى هذا الأساس يمكن أن تعوض بالتسميد خسارة الأرض من مختلف العناصر ، فتزود بالعناصر التي لا توجد فيها بمقدار ملائم ، مما يساعد كثيراً على تحسين غلتها وحفظ خصوبتها .

د — لم يعد ثمة شك في أن تطبيق الأساليب العلمية والفنية في الزراعة المصرية (استعمال المحصبات والأسمدة اللازمة ، زراعة أنواع النبات المتناسبة مع التربة والمناخ ، الخ) يسمح بزيادة الغلة زيادة كبيرة وبشكل قليل نسبيًا . وتنطبق هذه الملاحظة بالأخص على الحاصلات الثلاث الرئيسية : القطن والقمح والذرة . وفيما يتعلق بالقطن ، هناك مجال واسع لتحسين عملياته ، من حيث اختيار الصنف الملائم لكل جهة ، واستعمال الأسمدة اللازمة ، وتنظيف الأرض من الحشائش ، ومحاربة الآفات في مختلف مراحل النمو بواسطة الكيماويات ، الخ . وحينذاك يمكن الحصول على غلة أكثر من الغلة الحالية ، وبذلك يتيسر إنتاج كمية متساوية من القطن في مساحة أضيق ، فلو زاد محصول الفدان بنسبة ٢٥ ٪ مثلاً ، توفر نحو ٣٠٠ ألف فدان لزراعات أخرى ، مما يزيد جملة الإنتاج الزراعي زيادة لها قيمتها .

أما القمح ، فكان متوسط محصول الفدان ٨٥ رء أردب في السنوات بين ١٩٤٦ و ١٩٤٩ . وجدير بالذكر أنه كان في فرنسا منذ نحو عشرين عاماً أقل من هذا (١٦ قنطار للهكتار أي ٥٤ رء أردب للفدان) ، ثم بعد تقدم فن الزراعة ونشر أساليبه ، أمكن الحصول في بعض المناطق على ٦٠ و ٧٠ قنطار للهكتار ، أي ما يوازي ١٧ أو ١٩ رء أردب للفدان ؛ وليس ثمة استحالة في أن تتقدم زراعة القمح في مصر وتبلغ نتائج مماثلة لهذه .

وأما الذرة ، فكان متوسط محصول الفدان في مصر ٦٣ رء أردب بين ١٩٤٦ و ١٩٤٩ . وقد أدت زراعة الذرة الهجين إلى النتائج الآتية :

— في الولايات المتحدة ، حيث كان متوسط المحصول ١٤ قنطار للهكتار (٢ رء أردب للفدان) في المدة بين ١٩٢٩ و ١٩٣٦ ، فزاد إلى ٢١ قنطار (٦٣ رء أردب الفدان) في المدة بين ١٩٤١ و ١٩٤٦ ، وبلغ في بعض الولايات (آيوا ، إنديانا) ٣٧ قنطار ، أي نحو ١٠ أرادب للفدان .

— في فرنسا ، حيث كان متوسط المحصول نحو ١٤ قنطار للهكتار ، فأمكن الحصول على ٥٠ و ٦٠ قنطاراً (١٥ — ١٨ رء أردب للفدان) وأحياناً أكثر من هذا .

هـ — وتتطلب تربية الحيوان عناية خاصة ، لأنها لا تزال مهحلة إلى حد كبير في مصر ، رغم أهميتها القصوى في تنمية الإنتاج الزراعي . ودون الخروج عن حدود الواقع والعمل ، يجب أن يُهدف إلى زيادة إنتاج التربية من كافة الأنواع (وخاصة من حيث اللبن واللحم) إلى أربعة أضعاف ما هو عليه الآن ، وذلك في مدى بضع سنوات . على أن بلوغ هذا الهدف مشروط بوضع برنامج منطقي ومنسق ، يمكن إجمال نقطه الهامة فيما يلي :

— يستخدم الآن نحو ربع عدد المواشى في القطر في تحضير الأرض وريها ، ولا بد من الاستعاضة عنها بالآلات ؛ وبذلك يحرق وقود معدنى في الحرث والأعمال التحضيرية الأخرى ، بدل أن « تحرق » التغذية الآدمية التي كان يمكن الحصول عليها من المساحة الموقوفة الآن على هذه المواشى ، وتوفر هذه المساحة لاستخدامها في تربية الأبقار بقصد إنتاج اللبن واللحم .

— دلت التجارب العملية على أنه تسهل زيادة إنتاج اللبن أربعة أضعاف وإنتاج اللحم ضعفين في سنتين أو ثلاث ، وذلك بإدخال أنواع الأبقار الكثيرة الإدرار (كالفرزيان والجيزية والشورتهورن والنورماندى) وتحسين الفصائل المصرية تمهيداً لإيجاد فصائل متوطنة وفيرة الإدرار ، فضلاً عن العناية اللازمة بتربية الجاموس المصرى .

— من الميسور توفير كل ما يلزم من علف وخاصة في فصل الصيف ، وذلك بإنشاء السيلو للعلف ، وإدخال بعض الزراعات العلفية الصفية الوفيرة الإنتاج ، ثم باستيراد ما قد يلزم من كسب وخلافه من بلاد أخرى ، كالسودان وسوريا وباكستان .

— العمل على بناء الكارات والسيلو وورش الجرارات الخ ، ويمكن أن يتم ذلك بواسطة قطع وأجزاء مصنوعة مقدماً يسهل تركيبها في المكان اللازم .

— مد تسهيلات الاقتراض الزراعى في صورة المختلفة إلى التربية ، سواء أكان ذلك لشراء الحيوان ، أو للحصول على العلف (بزراعه أو شرائه) ، أو لإنشاء مختلف المباني اللازمة .

* * *

وتكفى هذه الأمثلة القليلة لإقامة الدليل على أنه لا يصعب على مصر أن تحذو حذو كثير من البلاد الأخرى ، فزيد إنتاج زراعتها زيادة كبيرة وسريعة ، وبتكاليف غير كبيرة . ذلك أن زيادة الإنتاج المترتبة على تحسين غلة الأرض لا تكلف ما تكلفه زيادة الإنتاج المترتبة على إصلاح الأرض البور أو إنشاء صناعات جديدة ، فمشاكلها فنية وإدارية أكثر ما تكون مالية . وبهذا تبرز أهمية الإرشاد الزراعى في تحسين غلة المحاصيل ، فقد انتهت الأبحاث والتجارب العلمية في مصر إلى معرفة مواطن النقص وطرق علاجها ، وأضحت الأساليب الفنية اللازمة معروفة بوجه عام ، لكن ينقصها التطبيق العملى على نطاق واسع ، ولن يتم ذلك إلا بإرشاد المزارعين وتعميم الثقافة الزراعية .

وبشرط تنفيذ سياسة زراعية رشيدة ، ليس من المبالغة في شيء أن نهدف إلى زيادة إنتاج الزراعة بنسبة ٥٠٪ في مدى بضع سنوات ، مما يضيف نحو ١٥٠ مليون جنيه إلى صافي قيمة الإنتاج الزراعى (٧ أو ٨ جنيهات إلى متوسط الإيراد الفردى) . وليس من المبالغة فوق هذا أن نقول إنه من الممكن في فترة أطول — بالجمع بين تحسين غلة الأرض وبسط المساحة المزروعة ، وباستخدام الأراضى « المتوفرة » لزراعات ذات إيراد مالى مرتفع — أن يضاعف الإنتاج الزراعى الحالى (أى أن يضاف إلى قيمته نحو ٣٠٠ أو ٣٢٠ مليون جنيه) ؛ ويترب على ذلك — مع الزيادة في الإيرادات التي تتبع

تنمية الزراعة من تجارية وصناعية ونقل — أن يبلغ الإيراد القومي حوالى ١٢٠٠ مليون جنيه ،
أى ما يوازى نحو ٥٥ جنيه (بدل ٣٥) لكل فرد من السكان فى المتوسط .

وهكذا يتضح فى النهاية — بعد تقدير مختلف الاعتبارات والعوامل — أن الطريق السليم لحل
مشكلة تنمية الإنتاج القومى وعلاج خطورة الحالة الاقتصادية إنما يبدأ بزيادة الإنتاج الزراعى ، وزيادة
غلة الأرض أولاً وقبل أى شئ آخر ، وهذا هو الحل الأسرع والأضمن والأوفر فى التكاليف .

» ليس هناك توظيف للمال أكثر فائدة وربحاً من توظيفه فى الإنتاج الزراعى ؛ فلا تزال إمكانيات
التقدم أوسع بكثير فى الزراعة ، لأنها تخلفت عن الصناعة ولا تزال غالباً فى مرحلة بدائية . . . وتحسن
فى بسيط ، إذا ما طبق تطبيقاً عاماً وعملياً ، يؤدى إلى زيادة ضخمة فى الإيراد ، وهناك أبحاث زراعية
ربح منها المجتمع آلاف أضعاف ما صرف فيها . . . ويجب على المزارع أن يدرك أن مستقبله أضحى فى
عمل رأسه وتفكيره أكثر منه فى عمل سواعده وعضله » . (بروس) .

وتترجم تلك الأسطر حقائق واقعية وصحيحة فى جميع البلاد .

* * *

وإذا كنا نؤكد ضرورة الاتجاه أولاً نحو الزراعة وتنميتها ، فلأنها نقطة البداية فى تنمية الإنتاج
القومى . على أن ليس معنى ذلك أن نهمل النواحي الاقتصادية الأخرى ، وأخصها استكمال عدة البلاد
وتحقيق الشروط اللازمة للنشاط الصناعى والتجارى ، بل لا بد أن تنسق هذه النواحي كلها فى برنامج
شامل ، يتيح للبلاد أن تستغل مواردها استغلالاً مثمرًا وتفيد منها إفادة كاملة ، فترسم للسياسة
الاقتصادية ، فى نواحيها الكثيرة والمتشعبة ، خطط واضحة ومدروسة علمياً وفنياً وعملياً . هذه هى
المهمة الخطيرة الملقة على عاتق المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، الذى نرجو له كل توفيق ونجاح
فى رفع مستوى المعيشة لدى أهل مصر الكرام ، وتحقيق تقدمهم ورخائهم واستقرارهم الاقتصادى
والاجتماعى .

ملحق (١)

مسايد الأسماك

من بين أوجه الإنتاج المتصلة بالزراعة والتي يجب تنميتها ، لا بد من ذكر مسايد الأسماك . وسبق أن قدر إنتاج مسايد الأسماك المصرية بين ٤٠ و ٦٠ ألف طن من السمك سنوياً (منها نحو ١٥ ألف فقط من البحر المالح) ، فيكون متوسط الاستهلاك الفردى من السمك ٣ أو ٣ كيلو غرامات سنوياً ، أى ٦ أو ٨ غرامات فى اليوم . على أنه ورد فى مذكرة وضعها أخيراً وزارة التجارة والصناعة أن إنتاج مسايد الأسماك لا يتعدى ١٩ ألف طن فى السنة ، فإن صح هذا هبط متوسط الاستهلاك الفردى إلى أقل من كيلو غرام واحد فى السنة أو أقل من ٣ غرامات فى اليوم . ومن المفيد مقارنة الرقم المصرى بأرقام بعض البلاد الأخرى (بالكيلو غرام من السمك للفرد سنوياً) :

مصر ١-٣ (٤)	إسبانيا ٢١٥	شيلي ١٢٥
الترويج ٤١٥	بريطانيا العظمى ١٩٥	فرنسا ١٠
الدانمارك ٥٨٥	الولايات المتحدة ١٧	ألمانيا ٨
اليابان ٤٥٥	نيوزيلاندا ١٧	بلجيكا ٧
البرتغال ٣٥٥	فنلندا ١٦٥	أفريقيا الجنوبية ٥
السويد ٢٨	فينزويلا ١٥٥	إيطاليا ٤
هولاندا ٢٣	مراكش ١٤٥	الأرجنتين ٣٥

وتوضح هذه المقارنة الفائدة العظيمة التى تجنيها مصر من تنمية مسايد الأسماك ، سيما وتغذية الشعب ناقصة جداً فى البروتين الحيوانى (لا يزيد استهلاك اللحم مثلاً عن ٢٥ أو ٣٠ جراماً للفرد فى اليوم فى مصر ، فى حين أنه يبلغ ١٥٠ إلى ٢٠٠ جرام فى الأوقات العادية فى بلاد غرب أوروبا وشمال أمريكا) . ولا شك أن المال اللازم لإنشاء أسطول مناسب لصيد الأسماك وتدير وسائل نقل السمك إلى المستهلك — وليست أموالاً كبيرة نسبياً — يكون توظيفاً منتجاً جداً (كما يلاحظ فى اليابان ومراكش مثلاً) لأنه يغل غلة اقتصادية وفيرة ، مباشرة وغير مباشرة .

ملحق (٢)

جدول العدة والنشاط الاقتصادى

هناك علاقة وثيقة ومزدوجة بين الرخاء الحقيقى فى بلد ، وبين عدته ونشاطه الاقتصادى ، فيزداد الرخاء تبعاً لا كتمال العدة ونمو النشاط ، كما أن زيادة الرخاء تمكن من التوسع فى العدة والنشاط الاقتصادى . وفى معرفة الأرقام الخاصة بمصر فى هذا المجال ومقارنتها بالأرقام الخاصة ببلاد أخرى ، ما يمكن من تكوين فكرة دقيقة وواقعية عن مستواها الاقتصادى ورخائها الحقيقى .

وهذا ما قصد إليه بالجدول الآتى ، الذى يتضمن مختلف البيانات عن الإمكانيات الأساسية ، والاستعداد الصناعى والمالى ، والنشاط الاقتصادى والتجارى لكل عشرة آلاف من السكان فى مصر وفى بعض البلاد الأخرى . ويشمل هذا الجدول جزءاً اتخذت فيه الأرقام المصرية أساساً للمقارنة (معدل : ١) لىكى تزداد الفوارق بروزاً ووضوحاً .

ويبدو جلياً من هذا الجدول أن العدة الاقتصادية والنشاط الإنتاجى فى مصر ، إن كانا يشابهان نظائرها فى بعض البلاد « المتأخرة » اقتصادياً ، فإنهما لا يزالان بعيدين عما وصلا إليه فى البلاد « المتقدمة » ، ولا تقل نسبة النقص فيها عن عشرة أو عشرين أو ثلاثين ضعفاً حسب الحالات . وقد نجح كثير من البلاد فى تدارك مثل هذا النقص ، وذلك بفضل الجهد والعمل والمصابرة ، وليس ثمة ما يمنع مصر من أن تبلغ بدورها هذا الهدف ، إذا ما عرفت كيف تعزم وتقرر وكيف تعمل وتنتج .

جدول مقارنة الاستعداد والنشاط الاقتصادي لكل عشرة آلاف من السكان في مصر والبلاد الأخرى^(١)

الولايات المتحدة	البلاد الأوربية (متوسط)	الهند	اليابان	تركيا	مصر	الهند	اليابان	تركيا	اليونان	اسبانيا	الدانمارك	السويد	سويسرا	هولاندا	بلجيكا	إيطاليا	ألمانيا	بريطانيا العظمى	فرنسا	مصر				
٢٤,٨	٥,٣	٣,٧	٠,٧	٢٢,٨	١	٤٤٠٠	٨٠٠	٢٧٤٠٠	١٠٨٠٠	١٥٢٠٠	٨٥٠٠	٦٧٠٠	٤٦٠٠	٢٤٠٠	٢١٠٠	٤٥٠٠	٣٠٠٠	٣٩٠٠	٧٩٠٠	١٢٠٠	هكتار	(١) زراعة		
٣٨,٦	٨,٨	٤,٥	٣,٢	٢٧,٦	١	٥٤٠٠	٣٨٠٠	٣٣١٠٠	١٣٠٠٠	١٧٠٠٠	٩٣٠٠	٤٠٣٠٠	٦٧٠٠	٢٦٠٠	٢٧٠٠	٥٨٠٠	٤٥٠٠	٤٢٠٠	١٠٥٠٠	١٢٠٠	»	المساحة المستفاد منها (مزارع ومراعى بدون الغابات)		
٤,٩	٤,٣	٠,٣	١,٦	—	١	١٢٠٠	١٦٨٥	٢٢٢٥	—	١٨١٠	—	—	—	—	—	٢٣٢٥	١٩٩٠	—	٢٧٤٠	١٧٩٠	طن	»	الإنتاج الغذائى (قمح وذرة وارز وبطاطس ^(٢))	
٥	٣	١,٧	٠,٢	٧	١	٢	٩٥	—	١٠٠	٨٠	٥٧٥	٣١٥	٤١٥	٤٥٠	٣٣٥	١٠٥	٣٢٠	١٦٠	٢٦٥	٦٠	»	»	استهلاك الأسمدة الكيماوية ^(٣)	
٥,٧	٦,٥	—	١٥,٢	—	١	٣٩٠٠	٣٥٠	١٥٨٠٠	٩٨٥٠	—	١٤٥٥٠	٦٠٠٠	٥٥٥٠	٤٧٠٠	٣٩٠٠	٥٠٠٠	٤٥٠٠	٥٥٠٠	٧٠٥٠	٢٢٥٠	وحدات	»	بهايم الذبيح تحت التصريف ^(٤)	
						—	٤٥٥	—	—	٢١٥	٥٨٥	٢٨٠	—	٢٣٠	٨٠	٤٠	٨٠	١٩٥	١٠٠	٣٠	طن	»	إنتاج مصائد الأسماك	
						(١٩٤٩)	(١٩٤٩)				(١٩٤٩)	(١٩٤٩)		(١٩٥٠)		(١٩٣٨)	(١٩٣٦)	(١٩٤٨)	(١٩٤٨)		(٢) صناعة			
						١	١٣	—	—	—	١٨	٢٣	—	١٢	—	٢١٣	١٦	١١	—	١٤	وحدات	»	عدد المؤسسات الصناعية	
						—	—	—	—	—	١٩٨٠	٥٨٧٠	—	—	—	—	—	—	—	٢٢٠(٥)	حصان	»	القوة المحركة الموجودة	
٤,٥	٤,٤	٠,٣	١,٩	—	١	٤٥	٣٣٥	—	—	—	٥٥٠	٩١٠	—	٨٣٥	—	٥٩٥	٧٦٥	١٠٩٥	—	١٨٠	وحدات	»	عدد العمال	
٧٠,٣	٢٠,٨	٠,٣	—	—	١	٢٠	—	—	—	—	١٣٢٠	—	—	—	—	٣٧٠	١٥٤٥	٣٠١٠	—	٧٥	ألف دولار أمريكي	»	صافي قيمة الإنتاج	
٥٣,١	١٤,٣	٠,٧	٥	١,٧	١	١١٠٠	٧٦٠٠	٢٦٠٠	٢٢٠٠	٥٧٠٠	٢٠٩٠٠	٣٢٦٠٠	٢١٣٠٠	١٩٦٠٠	٣٥٠٠٠	٦٣٠٠	٢٦٣٠٠	٤٤٠٠٠	٢١٦٠٠	١٥٠٠	طن	»	جولة استهلاك القوة المحركة ^(٦)	
٧٧,٥	٢٩,٤	٠,٤	١٦,٤	١,٢	١	١٤٠	٥٤١٠	٣٨٠	٧٣٠	٢٢٥٠	٥٠٠٠	٢٥٩٠٠	٢٢٣٠٠	٧٣٢٠	٩٨٦٠	٥٣٧٠	٩١٧٠	١١٠٤٠	٧٩٠٠	٣٣٠	ألف كيلوات ساعة	»	استهلاك التيار الكهربائى	
١,٨	٤,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٩	١	٣٥	٤	٧٥	—	٦٥	٨٦٠	٤٤٥	—	٤٠٥	٥٢٠	١٣٥	٤٥٠	١٥٠	٣٤٠	٨٥	طن	»	إنتاج السكر	
٥	٣,٦	٠,١	١	٠,٤	١	٧٥	٥٣٠	١٩٠	٣٦٠	٧٥٠	٢٠٣٠	٢٧٦٥	٢٣١٠	٥٩٥	٤١٣٥	١٠٩٠	٢٢٦٥	١٩٤٥	١٨١٥	٥١٠	»	»	الأسمنت	
٥,٧	٢	٠,٧	١,٥	٠,٧	١	١٩	٤١	٢٠	٣٠	٢٣	٢٤	٤٢	٧٢	٦٤	١٢٠	٤٥	٣٧	٩١	٦٢	٢٨	»	»	الاستهلاك الصناعى للفطن	
١١,٢	١٢	—	١,٨	٥,٣	١	—	٣	٩	—	٧	٨	١٩	١٧	١٧	٣٨	١٢	١٢	٤٦	٢٦	١,٧(٧)	»	»	»	
																					(٣) تجارة خارجية			
٢,١	٤,٥	٠,١	٠,٤	٠,٥	١	٣٣	١١٥	١٣٥	٥٣٥	١٤٠	١٩٨٥	١٦٩٠	٢٢٤٠	٢٠٥٥	٢٢٥٠	٣١٠	٥٦٥	١٤٤٥	٧٣٠	٢٨٢	ألف دولار أمريكي	»	واردات	
٢,٧	٤	٠,١	٠,٤	٠,٥	١	٣٥	١٠٠	١٢٥	١١٥	١٣٥	١٥٤٥	١٥٧٥	١٩٣٠	١٤١٥	١٩٢٥	٢٦٠	٤١٥	١٢٥٠	٧٣٠	٢٥٢	»	»	صادرات	
٢,٤	٤,٣	٠,١	٠,٤	٠,٥	١	٦٨	٢١٥	٢٦٠	٦٥٠	٢٧٥	٣٥٣٠	٣٢٦٥	٤١٧٠	٣٤٧٠	٤١٧٥	٥٧٠	٩٨٠	٢٦٩٥	١٤٦٠	٥٣٤	»	»	جولة التجارة الخارجية	
																					(٤) مالية			
١٢,٩	٣,٨	٠,٢	٠,٦	٠,٦	١	١١٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٢٠	٦٠٠	٢٢٥٠	٢٣٠٠	٥٧٥٠	١٨٠٠	٣٦٠٠	٨٥٠	—	٢٩٠٠	٢٢٥٠	٦٠٠	»	»	الوسائل النقدية (نقد متداول وودائع)	
١٤,٨	٤,٩	٠,٥	١	١,٣	١	٥٠٠	١٠٠٠	١٣٥٠	١٦٠٠	٢٤٠٠	٦٥٠٠	٨٠٥٠	٨٥٠٠	٤٠٠٠	٦١٥٠	٢٢٠٠	—	٦٢٠٠	٥٣٠٠	١٠٥٠	»	»	إيراد السكان السنوى	
						٤٠	—	٢٢٥	—	—	—	١٤٦٠	٩٠٠	١٠٢٥	١٥٣٥	٣٩٠	—	٢٢٠٥	١٤٠٥	٢٦٥	»	»	جولة الضرائب المباشرة وغير المباشرة المدفوعة ^(٨)	
																					(٥) نقل ومواصلات			
٦	٤,٥	٠,٤	٢	١	١	٠,٢	١	٠,٥	٠,٥	١	٢	٣	٣	١	٣	١	٣	٤	٣	٠,٥	وحدات	»	قطارات	
٣,٨	٨,١	٠,٦	٢,٥	١,٣	١	٠,٥	٢	١	٠,٣	٢	٨	٨	١٣	٢	٩	٢	٨	١١	٨	٠,٨	»	»	عربات ركاب	
١٣,٦	٦,٩	٠,٦	١,٣	٠,٨	١	٦	١٣	٨	٦	٣٠	٤٥	٧٥	٥٠	٢٢	١١٠	٢٨	٧٠	٢٢٠	١٠٦	١٠	»	»	بضائع	
٢,٨	٥,٥	١,٥	٦,٩	٠,٩	١	١٨٠٠	٨٣٢٥	١٠٤٠	٤٦٥	٢٥١٥	٨٠٧٥	٩٤٨٠	١٤٠٥٠	٦٠٦٥	٨١٩٠	٤١٩٠	٦١٦٠	٧٦٠٥	٦٣٠٠	١٢١٥	ركاب — كيلومتر	»	حركة الركاب	
٨٩,٩	٨٦	١,٩	٥,٩	١,٩	١	١١٩٠	٣٧٠٠	١٢١٠	١٦٠	٢٢٨٠	٢٨٤٠	١٢٣٥٠	٤٠٠٠	٢٩٩٠	٦٣٥٠	٢١٧٠	١٠١٠٠	٧١٥٠	٩٠١٠(٩)	١٣٠	طن — كيلومتر	»	بضائع	
٩١,٣	٧,٩	٠,٢	٠,١	٠,٢	١	٥	٣	٥	١٠	٣٠	٢٧٥	٣٦٠	٣٥٥	١٣٥	٣٢٠	٧٥	١٢٥	٤٦٠	٣٦٥	٢٩(١٠)	وحدات	»	سيارات خاصة وسيارات أجرة	
٦١,٣	١٢,١	٠,٣	١,٧	٠,٩	١	٣	١٥	٨	٢٥	٣٠	١٤٠	١٣٠	٨٥	٨٥	١٧٠	٥٠	١١٠	١٩٠	١٨٥	٩	»	»	سيارات نقل وأتوبيس	
٣٦,٣	٣٣,٣	٠,٢	٤,٥	٣,٧	١	١٢	٢٢٥	١٨٥	١٦٨٥	٤٢٠	٢٩٥٠	٢٩٢٥	—	٣٠٨٠	٥٦٠	٥٥٥	٩٥	٣٦٠٠	٧٦٥	٥٠	طن	»	أسطول تجارى	
٥١,٢	١٦,٤	٠,١	٣,٤	٠,٦	١	٤	١٨٠	٣٠	٩٥	٢١٠	١٥٤٠	٢١٥٥	١٨٤٠	٦٩٠	٧٥٥	٢٤٥	٤٥٠	١٠١٥	٥٦٠	٥٣	وحدات	»	أجهزة تليفونية	
—	١٥,٣	—	٤,٢	٠,٧	١	—	٣١٠	٥٥	١٥٥	٣٧٠	٨٠٠	١٢١٥	٢٠٠٠	١٣٧٥	٢٢٤٥	—	٨٨٠	١٥٩٥	٦٨٠	٧٤	آلاف	»	خطابات للداخل	
٢,٦	٦,٢	—	—	٠,٤	١	—	—	٤	١٥	١٥	٥٥	٥٠	١٧٠	٦٥	٨٥	—	٣٥	٨٠	٥٠	١٠	»	»	مرسلة إلى الخارج	
٨,٣	٣,٨	٠,٤	٧	٢,١	١	٠,٦	٩,٨	٣	٥,٢	٦,٧	٤,٥	٧,٣	١,٨	٣,٨	٥,٨	٥,٦	٤,٨	٨,٣	٤,٣	١,٤	»	»	برقيات للداخل	
١٣	٥	٠,٥	—	٢,٠	١	٠,٥	—	٠,٢	٠,٦	٠,٤	٢,٥	١,٨	٣,٩	١,٩	١,٦	٠,٥	٠,٤	٢,١	٠,٨	٠,١	»	»	مرسلة إلى الخارج	
١٣	٢٧,٦ ^(١١)	—	٥,١	٠,٧	١	—	٢	١٠	٢٥	—	٦٣٥	٢٤٥	٣٧٥٥	٣٢٠	—	٧٤٠	—	٨٥	٦٧٥	١٤	وحدات	»	»	مسافرون وسواح أجانب
																					(٦) متنوعات			
٦,٥	٤,٥	—	٤	٠,٥	١	—	٨	١	—	—	١٠	٦	١٣	٨	٩	—	—	٢٢١٠	٣٠٩٠	٢١١٠	»	»	عدد المساكن	
٨,٦	٦,٦ ^(١١)	٠,٢	٢,٧	٠,٨	١	٢	٣٠	٩	—	—	٩٥	١١٠	١٥٥	٤٠	٣٥	—	—	١٠٠	٥٥	١١	»	»	الأطباء	
١٩,٨	١٦,٣	٠,٣	١٢,٢	٠,٨	١	٦٠	٢١٩٠	١٥٠	١٠٢٠	٦٠٠	٤١٤٠	٤١٦٠	٣٥٤٠	٢٨١٠	٣٣١٠	٩٨٠	—	٥٩٩٠	٢٨٤٠	١٨٠	»	»	الأسرة في المستشفيات	
٦٢,٤	١٧,٤	٠,١	٩,٦	٢,٠	١	١٠	٩١٥	١٩٠	١٦٥	٢١٥	٢٨٠٠	٣٠٧٥	٢١١٠	١٩٣٥	١٦٢٠	٦٢٥	١٦٢٠	٢٤٢٠	١٦٤٥	٩٥	»	»	الصحف (عدد النسخ يوميا)	

(١) حوسبت الأرقام والنسب كلها من واقع البيانات الواردة في الإحصاء السنوى العام للأمم المتحدة والإحصاءات المصرية الرسمية . (٢) حوسب البطاطس على أساس أن ٤ ك ج منه تعادل ١ ك ج من الحبوب . (٣) أوزان محسوبة بالسكيلو جرام من المواد النشطة (أوزت ، حفن الفوسفوريك ، بوتاشا) . (٤) أبقار وجاموس وخرقان وماعز وخنازير فقط . (٥) سنة ١٩٤٥ . (٦) معادلة بالطن من الفحم . (٧) رقم تقريبي . (٨) محسوبة على أساس جولة إيرادات ميزانية الدولة . (٩) رقم تقريبي لسنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ على أساس ٥٨٥٠٠٠٠ طن من البضائع و ٢٠٠ ك م مسافة النقل في المتوسط . (١٠) منها ٢٤ ملاكى و ٥ أجرة . (١١) بغير سويسرا .

فهرس

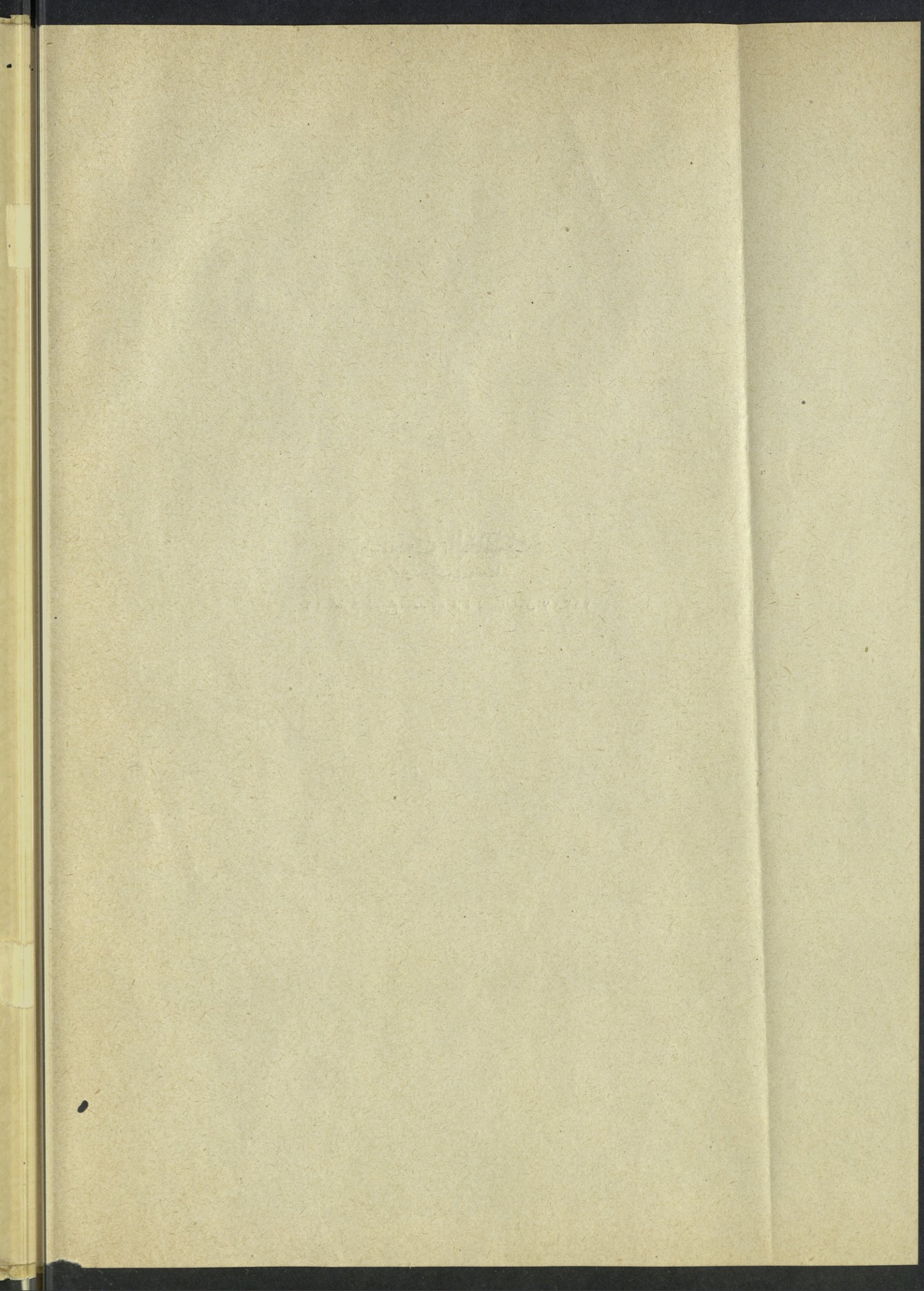
صفحة

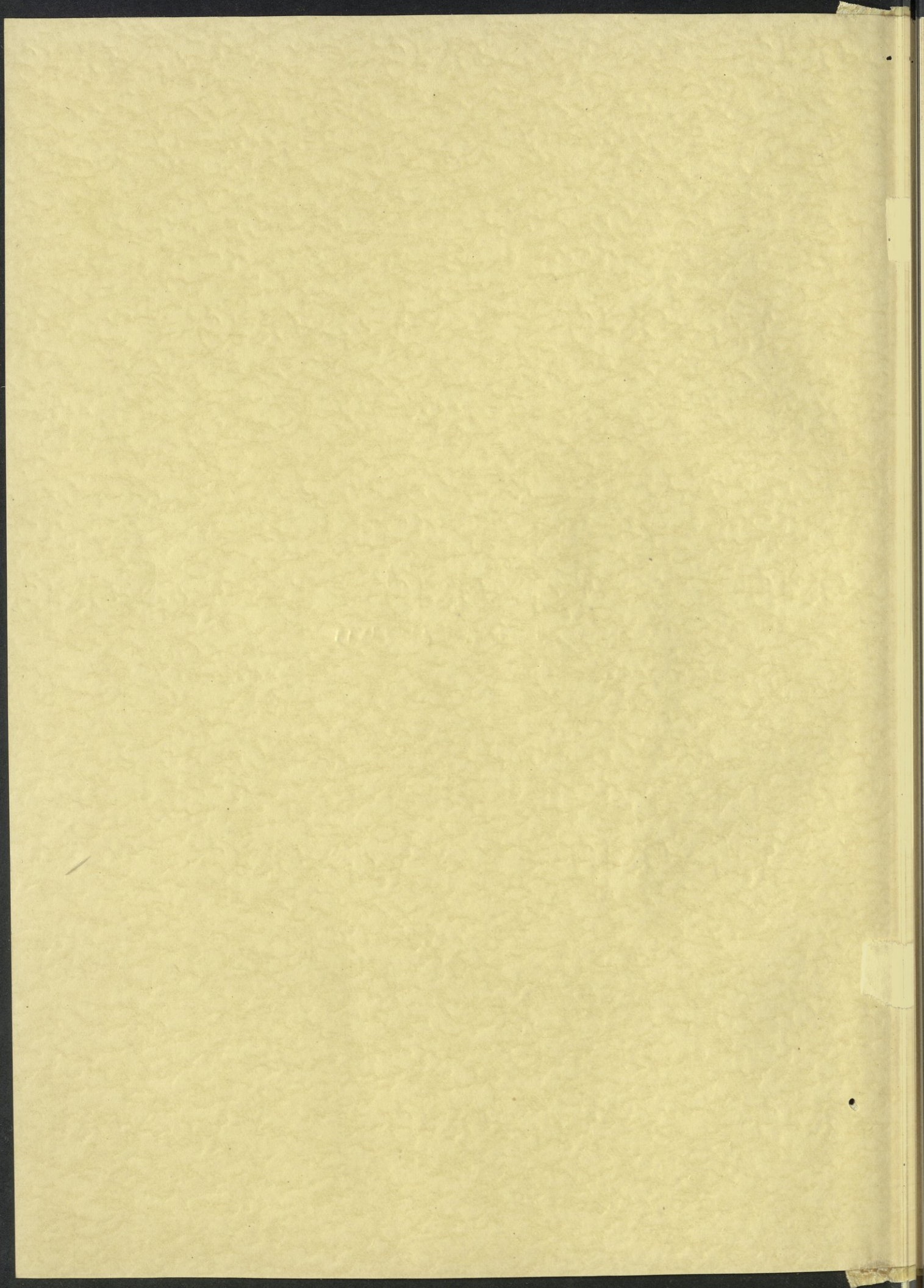
٥	تقديم
٧	الباب الأول - الوقائع الأساسية
٧	١ - كثافة السكان
٨	٢ - الإنتاج الزراعي
١٠	٣ - إنتاجية الصناعة
١١	٤ - الإنتاجية الفعلية للنقد
١٢	٥ - الإنتاجية العامة للاقتصاد القومي
١٥	الباب الثاني - الأسباب المباشرة
١٥	١ - زيادة السكان وإنتاجية الزراعة
١٧	٢ - السياسة الاقتصادية العامة
١٨	٣ - السياسة القطنية
١٩	٤ - عوامل نفسية وصحية
٢٢	الباب الثالث - النتائج العامة
٢٢	١ - الاقتصاد القومي محتل التوازن
٢٣	٢ - الاقتصاد القومي راكد
٢٤	٣ - الاقتصاد القومي مصاب بعجز
٢٨	٤ - المشكلة التي يجب حلها
٣٠	الباب الرابع - مخطط المخرج
٣٠	١ - المبادئ العامة
٣٠	٢ - الناحية الديموغرافية
٣١	٣ - الناحية النفسية والصحية

٣٢		٤ — الناحية الاقتصادية
٣٢		(١) تنمية الصناعة
٣٥		(ب) تنمية الزراعة
٤٣		ماحق (١) — مصايد الأسماك
٤٤		ماحق (٢) — جدول العدة والنشاط الاقتصادي

المطبعة العالمية
أحمد حسن عزي وشركاه

١٦ شارع ضريح سميد بالقاهرة — تليفون ٢٩٣١٧





المطبعة العالمية
أحمد بن عزي وشركاه

١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة — تليفون ٢٩٣١٧

[illegible]

F
338962
M59mA